الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص:تدفيق محاسبي

إسهامات محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

(دراسة حالة لمؤسسة EDIMMA)

تحت إشراف الدكتور:

إعداد الطالب : **محمد الهادي ضيف الله**

رضا العوامر

لجنة المناقشة

بوبكر نعرورة	أستاذ مساعد أ بجامعة الوادي	رئيسا
محمد الهادي ضيف الله	أستاذ محاضر ب بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
مصطفى عوادي	أستاذ محاضر ب بجامعة الوادي	مشرف مساعد
فيصل سايغي	أستاذ مساعد أ بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

قوله تعالى:

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) (المجادلة: 11)

من أقوال الإمام الشافعي:

(من أراد الدنيا فعليه بالعلم ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ومن أرادهما كلاهما فعليه بالعلم)

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى مذهلي الأول المتعاظم بالحنان

إلى التي تملك جواز سفري للجنة

والدتي الكريمة بارك الله في عمرها

إلى قدوة الدائمة في الحياة، إلى نبراس العطاء المبذول ومعلمي

الأول إلى الشمعة التي تحترق كي تنير لي طريق العلم

أبي الغالي حفظه الله

إلى إخوتي : حسين، عبد الرحيم، مروى، إكرام، إسلام،

إلى جميع أقاربي، إلى كل أصدقائي وبأخص جمال منصر والذين هم

مثال للوفاء والتعاون

رضا

التشكر

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للدكتور ضيف الله محمد الهادي.الذي لم يبخل علينا بالكثير من وقته ومثيله من النصائح القيمة، وعلى تواضعه اللامتناهي في المعاملة فكان نعم المشرف.

شكر خاص إلى الدكتورين لبزة هشام و عوادي مصطفى

على توجيهاته ونصائحهما القيمة .

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة .وأيضا اشكر كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية

الملخص:

تهدف دراستنا إلى إبراز إسهامات محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وذلك من خلال الدور المحوري والفعال الذي يلعبه محافظ الحسابات، ويظهر دوره من خلال المهام الموكلة إليه، والدور الذي يلعبه في إضفاء المصداقية على المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات، وذلك من خلال تقريره الذي يبدي فيه رأيه الفني والمحايد على صحة وصدق وانتظامية الحسابات السنوية ومدى شفافيتها وصدقها في التعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ونتائج نشاطها.

اعتمدنا في دراستنا على القوائم والتقارير المالية لمحافظ الحسابات وبعض المقابلات الشخصية لمحافظي الحسابات، حيث تم تحليل 15 تقريرا للمؤسسة محل دراستنا، بغية تحليل هذه التقارير المالية لتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة، كما مكنتنا المقابلات الشخصية من أداء آراء بعض المهنيين من محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين.

خلصت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له الدور الفعال في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية، وذلك من خلال المصادقة على هذه الحسابات أو عدم المصادقة عليها وبذلك يبرز هذا الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، الإفصاح والشفافية ،القوائم والتقارير المالية.

Abstract:

Our study aims to highlight the contributions of the governor of the accounts in the promotion of disclosure and transparency in financial reporting, through a pivotal and effective role played by the governor of the accounts, and shows his role through the tasks entrusted to him, and the role it plays in giving credibility to the financial information published by the institutions, and through his report which shows the technical and neutral opinion on the health and sincerity and uniformity Account.

We have adopted in our study on the financial statements and reports to the governor of accounts and some personal interviews of Governors of the accounts, which were analyzed 15 reports of the institution replaces our study, in order to analyze these financial reports to reach a clearer problematic raised understanding, and enabled us to personal interviews of the performance of the views of some of the professionals of Governors of the accounts, accountants certified.

The study concluded that the governor of his accounts active role in the promotion of disclosure in financial reports, and through the approval of these accounts or non-approval, and thus highlights the role of the governor in the accounts of disclosure and transparency in financial reporting.

Key words: *Governor of the accounts, disclosure and transparency, financial statements and reports .*

الـفهـارس

العنـــوان	الصفحة
آية من القران الكريم / من أقوال الإمام الشافعي	-
الإهداء	-
الشكر	-
الملخص	-
الفهارس	I
فهرس المحتويات	III- II
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال البيانية	V
قائمة الملاحق	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
المقدمة	أ– د
الفصل الأول: دور محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية	
تمهيد	06
المبحث الأول: الجانب القانوني لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر	07
المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات وخصائصه	07
المطلب الثاني: حقوق وواجبات محافظ الحسابات	11
المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات	12
المطلب الرابع: الإجراءات المتعلقة بمحافظ الحسابات	14
المبحث الثاني: الإفصاح والشفافية في التقارير المالية	16
المطلب الأول: ماهية الإفصاح والشفافية	17
المطلب الثاني : التقارير المالية	23
المطلب الثالث : العلاقة بين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ومشاكله	25
المبحث الثالث: دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة التقارير المالية	27
المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة التقارير المحاسبية	27
المطلب الثاني: الإفصاح لضمان الشفافية في التقارير المالية	32
المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة التقارير المالية	34
المبحث الرابع: أثر محافظة الحسابات على جودة التقارير المالية	41
المطلب الأول: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة التقارير المالية	41
المطلب الثاني: الفائدة من مراجعة التقارير المالية	44
المطلب الثالث: المراجع ومصداقية التقارير المالية	45
خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بولاية الوادي	
تمهيد	51
المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة	52
المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة ونشاطها	52
المطلب الثاني: محيط المؤسسة والمخطط مكان التربص	53

المبحث الثاني: الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وتقرير محافظ الحسابات	56
المطلب الأول: الإفصاح عن قائمة الميزانية وجدول الأرباح والخسائر	56
المطلب الثاني: الإفصاح عن ميزان المراجعة	63
المطلب الثالث: الإفصاح عن قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغييرات حقوق الملكية	65
المبحث الثالث: دور تقرير محافظ الحسابات	69
المطلب الأول: تقرير محافظ الحسابات حول أصول المؤسسة	69
المطلب الثاني: تقرير محافظ الحسابات حول خصوم المؤسسة	72
المطلب الثالث: التقارير المالية الأخرى الملحقة بتقرير محافظ الحسابات	74
المطلب الرابع: تقييم مستوى الإفصاح ودور تقارير محافظ الحسابات عن التقارير المالية للمؤسسة	75
خلاصة الفصل	82
الخاتمة	83
قائمة المراجع	88
الملاحق	91

رقم الجداول	عناوين الجـــداول	الصفحة
(1-2)	يمثل العمال بمؤسسة **EDIMMA** مؤسسة توزيع وصيانة وبيع العتاد الفلاحي	55
(2-2)	ميزانية العامة للأصول	57
(3-2)	ميزانية العامة للخصوم	58
(4-2)	حساب الأرباح والخسائر	59
(5-2)	حساب الأرباح والخسائر	60
(6-2)	حركة المخزون	60
(7-2)	نفقات الموظفين والضرائب والرسوم، وخدمات أخرى	61
(8-2)	الإيرادات والمصروفات التشغيلية الأخرى	61
(9-2)	قيم إطفاء خسائر الإدلاء بالبيانات	62
(10-2)	الأصول إنشاء أو الحصول عليها خلال السنة	62
(11-2)	تقرير تحليلي للمجموعة نتيجة الضرائب	62
(12-2)	العمولات ورسوم السمسرة والإتاوات والرسوم والتعاقد، الرسوم المختلفة والرسوم مقرة	63
(13-2)	الميزان العام (ميزان المراجعة)	63
(14-2)	تابع للميزان العام (ميزان المراجعة)	64
(15-2)	تحديد التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	65
(16-2)	تحديد المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	66
(17-2)	قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة	66
(18-2)	قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة	67
(19-2)	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنوات **2013** و **2014**	68
(20-2)	حسابات الأصول غير المتداولة الثابتة	69
(21-2)	مراجعة للحسابات	70
(22-2)	المخزون والعمل	70
(23-2)	ذمم مدينة ووظائف المماثلة	71
(24-2)	توافر واستيعاب (البنوك)	71
(25-2)	حسابات الخصوم	72
(26-2)	الخصوم غير المتداولة	72
(27-2)	الخصوم المتداولة	72
(28-2)	نتائج حسابات المصاريف	73
(29-2)	حسابات المنتجات	73
(30-2)	مشتريات سنة **2014** مقارنة بسنة **2013**	74
(31-2)	مبيعات سنة **2014** مقارنة بسنة **2013**	74
(32-2)	نسب عدد العمال المؤسسة	75

رقم الشكل	عنـــاوين الأشـــكال	الصفحة
(1-1)	طرق إخفاء الحقائق	21
(1- 2)	المسؤولية الكاملة لإدارة المؤسسة عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب المراجع الخارجي	45
(3-1)	دور تقرير محافظ الحسابات في مصداقية المعلومات المحاسبية	47
(1-2)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	53
(2-2)	مخطط موقع مكان التربص	56

رقم الملحق	عنـــاوين الملاحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	**القوائم المالية لمحافظ الحسابات**	-
الملحق رقم (02)	**ميزان المراجعة**	-

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الانجليزية	معنى المصطلح باللغة العربية
APB	***Accounting principles Board***	مجلس معايير المحاسبة البريطاني
PCN	***Plan Comptable National***	مخطط المحاسبي الوطني
FASB	***Financial Accounting Standards Board***	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	***International Accounting Standards***	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	***International Financial Reporting Standards***	معايير التقارير المالية الدولية
EDIMMA	***Distribution maintenance agricultural materiel Foundation***	مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي
ONAMA	***National Office of materiel***	الديوان الوطني للعتاد

الـمقدمـــة

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تطورا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصاديةِ الجزائرية، فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات معاملات كبيرة الحجم، هذا الأمر أدى إلى ضرورة وجود نوع من الرقابة حفاظا على أموال المالكين من جهة وإضفاء الثقة لمختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة من جهة أخرى، على اعتبار أن الكثير منهم يعتمدون عند اتخاذ القرارات على علاقتهم بالمؤسسة ومعرفتهم لها، ومن هنا يركزون جل اهتمامهم على المعلومات المقدمة عن المؤسسة من خلال القوائم والتقارير المالية، وحتى لا تكون هذه الأخيرة عرضة لأهواء معديها ومحل الشك من طرف مستخدميها، تم اللجوء كضرورة حتمية إلى المراجعة القانونية باعتبارها وسيلة كفيلة ومؤهلة للحكم على مدى تعبير القوائم والتقارير المالية على الواقع المعاش داخل المؤسسة وتلبية حاجات المستفيدين من هذه القوائم والتقارير المالية.

إن توفر الكفاءة المهنية اللازمة وتمتع محافظ الحسابات بالاستقلال يعزز الشفافية والإفصاح والثقة والرأي الذي يبديه في تقريره على القوائم المالية، ولهذا فإن الاستقلال يعتبر حجر الزاوية الذي تقوم عليه مهنة المراجعة لكونها وسيلة تخدم أطراف وجهات عديدة كما أنه محل الاطمئنان لهذه الأطراف بأن المؤسسة تسير حسب المبادئ والمعايير المحاسبية.

تعتبر محافظة الحسابات وسيلة لتحسين التسيير بالمؤسسة، وتأهيل المؤسسة من الجانب الإداري بمختلف وظائفه، كما تخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام وهذا عن طريق اكتشاف مختلف عناصر الخلل والأخطاء – إن وجدت– وباعتبار محافظ الحسابات على العموم مسؤولا بحسب الوسائل وليس بحسب النتائج، وهو مسؤول مسؤولية مدنية و جزائية وتأديبية أصبح محافظ الحسابات مرغما على الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ومرغما على الارتقاء بأدائه إلى مستوى أعلى ممكن.

حيث قامت الجزائر بعدة خطوات من خلال استبدال قانون 91-08 بـ قانون 10-01 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة كما إصدار مراسيم تنفيذية تنص على هذا الهدف وهو الارتفاع أداء المهنة.

لقد اهتم الكثير من الباحثين والأكاديميين بموضوع الذي يمكن أن يقدمه محافظ الحسابات في المؤسسات محل المراجعة من خلال الدور الذي يقدمه للجهات المهنية إلا انه من خلال هذه المذكرة وجدنا دراسات قليلة في هذا المجال، حيث تناول الباحثين في جل الدراسات دور محافظ الحسابات مع متغيرات أخرى دون ربطها بالإفصاح والشفافية وعلى هذا الأساس قمنا من خلال هذه الدراسة بالربط بين المتغيرين، محاولين في ذلك إبراز دور محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمؤسسة، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي والتشريعي لمهنة محافظ الحسابات حسب القوانين المتعلقة بالمهنة؟
2. في ما يتمثل الإفصاح والشفافية في التقارير المالية؟ ومن هم مستخدموها؟
3. هل يساهم محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية؟
4. ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز وتحسين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية في مؤسسة *EDIMMA*؟

الفرضيات:

1. تلزم القوانين والتشريعات الجزائرية محافظ الحسابات بالمصادقة على صحة وشرعية القوائم والتقارير المالية؛
2. يتمثل الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بتوصيل المعلومات المالية لجميع فئات المستخدمين بكل وضوح ومصداقية لاتخاذ ارارات رشيدة؛
3. لمحافظ الحسابات دور فعال في دعم وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وجودتها؛
4. يساهم محافظ الحسابات في مؤسسة *EDIMMA* في تعزيز الإفصاح والشفافية وإضفاء المصداقية والشرعية للتقارير المالية.

مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع: إسهامات محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، ناتج عن عدة عوامل منها:

- ✓ تخصصي في مجال تدقيق المحاسبي كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع؛
- ✓ الاهتمام بهذا الموضوع أصبح على عاتق الأسرة العلمية من أساتذة وخبراء وطلبة من أجل إبراز أهميته؛
- ✓ الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع الإفصاح والشفافية في التقارير المالية؛
- ✓ يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة؛
- ✓ محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا، نتيجة ندرة الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح والشفافية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة عمليا في مجال المراجعة الخارجية، إذ أنها تقوم بدرس مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، التي بدورها تعتمد بصفة أساسية في اتخاذ القرار في المؤسسة، وحتى تصل إلى المستفيدين منها متميزة بالمصداقية.

أهداف الموضوع:

من خلال هذه الموضوع أخذنا بعين الاعتبار الأهداف التالية :

- ✓ التعريف بمهنة محافظ الحسابات حسب القانونين 91-08 و 10-01؛
- ✓ التطرق إلى الإفصاح والشفافية والتقارير المالية؛
- ✓ المساهمة التي يقوم بها محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

الدراسات السابقة:

1. مختار مسامح ، **توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي ، ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية** ، جامعة باتنة، 1011/2010، وهدفت هذه الدراسة إلى ي أن الفكرة الأساسية مفادها أن التوحيد المحاسبي هو المحور الحديث للدراسات المحاسبية، وعدم تفعيل العمل المغاربي المشترك سببه سياسي بالدرجة الأولى، إلا أن الجانب الاقتصادي يمكن أن يلعب الدور التحفيزي وربما التبريري لتقريب وجهات نظر السياسيين وأصحاب القرار، وكانت نتائج الدراسة فتح مجال جديد من مجالات البحث العلمي في المحاسبة والتدقيق ألا وهو التوحيد المحاسبي المغاربي، ورصد وتتبع الإضافات النظرية في مجال المحاسبة والتدقيق خاصة فيما تعلق بالمداخل الحديثة لتفسير الأحداث ألا وهما المدخل النفعي والمدخل السلوكي .

2. حجة الله شاوش، **دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، جامعة ورقلة، 2013/2012، وهدفت الدراسة إلى الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في اكتشاف حالات الغش والخطأ والتصرفات غير القانونية التي تؤثر على الثقة في القوائم المالية، ومعرفة مدى مساهمة المنهجية التي يقوم عليها عمل محافظ الحسابات في تعزيز الثقة بالمعلومة المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية ، وكانت نتائج الدراسة هي إن عملية تحديد مسئولية محافظ الحسابات بخصوص الغش أمر صعب نظر ا لوجود جوانب قصور متأصلة في عملية المراجعة تحول دون اكتشاف حالات الغش والخطأ في بعض الحالات، فتحمل محافظ الحسابات المسئولية يجب أن يتصف بالمعقولية لما يمكن اكتشافه من الأخطاء والغش.

3. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر** ، جامعة باتنة، 2009/2008، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على واقع المراجعة الخارجية في الجزائر، وبصفة خاصة، وواقع مخرجات من خلال الوقوف على جملة القوانين المؤسسة لها والوقوف على الإجراءات والتحضيرات الكفيلة بالمرور نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وكانت نتائج الدراسة المهمة الرئيسية للمراجع الخارجي هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ والمعايير المهنية والإجراءات بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة إلى أخرى وهذا يحتاج إلى وضع معايير ترشيد للمراجعين في إعدادهم للتقارير المالية وصياغتها حتى تأتي بالصورة المطلوبة. ومن خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة لاحظنا أن الدراسات السابقة ركزت على دور تقارير المراجع الخارجي في دعم موثوقية القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر، لكن دراستنا الحالية تطرقت إلى دور وإسهامات محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

المنهج المستخدم:

من أجل الإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها واختيار الفرضيات المقدمة سيتم الاعتماد على منهجين هما:

- ✓ **المنهج الوصفي:** سيتم الاعتماد على هذا المنهج لتوضيح مختلف جوانب الدراسة ومكوناتها؛
- ✓ **منهج دراسة الحالة:** من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للإجابة عن إشكالية الموضوع سوف نتبع هذا المنهج.

صعوبات دراسة الموضوع:

- ✓ ندرة المراجع الجزائرية حيث أن معظم المراجع مشرقية وهناك اختلاف في المصطلحات بشكل كبير؛
- ✓ صعوبة إسقاط الجانب النظري على التطبيقي نظرا لاختلاف الدراسة النظرية لما هو معمول به في الجانب التطبيقي والفعلي للدراسة.

محتويات الموضوع:

انطلاقا من حجم وعمق الموضوع والمعلومات المتوفرة حوله وبناءا عن أهميته وأهدافه جزأنا هذا الموضوع إلى فصلين وهي كالتي:

- ✓ **الفصل الأول:** يحتوي العرض النظري لمحافظ الحسابات وحقوقه وواجباته والمسؤوليات المترتبة عليه حسب القانونين 91-08 **و** 10-01، والإفصاح والشفافية والتقارير المالية؛
- ✓ **الفصل الثاني:** يظهر في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري المتمثل في الفصل الأول على مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي "*EDIMMA*".

الفصل الأول

دور محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

تمهيد

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قرارا تها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وذلك نتيجة عدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدا نها لأهم عناصرها ألا وهي جود تها، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات.

فقد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة في العصر الحالي، وتتعاظم هذه الأهمية في ضوء التنافس العالمي على اجتذاب رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك ضمن مستلزمات العولمة في زمن غابت فيه الحدود الجغرافية وتلاشت إلى حد كبير، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح واعتبر كمطلب جوهري في مجال المال و الأعمال من أجل مزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها.

وتأكيدا على أهمية الإفصاح والشفافية المحاسبية من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض والإفصاح والشفافية في التقارير المالية، لما لها من أثر بالغ الأهمية في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية واكتمال محتواها.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا لما ذكر سابقا، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي كتالي:

- ✓ **المبحث الأول: الجانب القانوني لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: الإفصاح والشفافية في التقارير المالية .**
- ✓ **المبحث الثالث: دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة التقارير المالية.**
- ✓ **المبحث الرابع: أثر محافظة الحسابات على جودة التقارير المالية .**

المبحث الأول: الجانب القانوني لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر

تم إصدار قانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ حسابات والمحاسب المعتمد يوم 2010/01/11 ليعوض القانون السابق 91-08 الصادر في 1991/01/01 ليدخل عليه تحديثات وتعديلات المذكورة في إصداره الأخير.

وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات وخصائصه؛

المطلب الثاني: حقوق وواجبات محافظ الحسابات؛

المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات؛

المطلب الرابع: الإجراءات المتعلقة بمحافظ الحسابات.

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات وخصائصه

سوف نتطرق قي سياق هذا المطلب إلى المفهوم القانوني والمهني لمحافظ الحسابات وإلى خصائصه والمتمثل في عدة نقاط وسوف مذكرها في هذا المطلب.

1. تعريف محافظ الحسابات

عرف المشرع الجزائري محافظ الحسابات على انه:

- ✓ كل شخص، الذي باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة، يتكفل، كمهنة له، بالتأكد من مصداقية وشرعية حسابات المؤسسات والتنظيمات وذلك في نهاية دورتها[1].
- ✓ يعد محافظ حسابات في مفهوم هذا القانون، هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به[2].

من خلال التعريفين يمكن أن نقول أن:

" محافظ الحسابات هو شخص مؤهل قانونا و مكلف أساسا بالمصادقة على صحة ودقة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات الموجودة في تقارير التسيير لمجلس الإدارة، دون التدخل في تسيير المؤسسة ".

[1]. قانون 91-08، المتضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، المؤرخة في 1991/01/01، ص: 654.

[2]. قانون 10-01، المضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخة في 2010/01/11، ص: 07.

2. خصائص مهنة محافظ الحسابات

وسوف نتطرق في خصائص محافظ الحسابات إلى الاستقلالية والموضوعية وإلى الكفاءة المهنية والأخلاق لمحافظ الحسابات.

1.2. الاستقلالية والموضوعية: يمكن تصور محافظ الحسابات في المؤسسة في مكانة الحـ كم لمقابلة رياضية، فليس على الحكم حساب الأهداف أو النقاط ولا المشاركة في المقابلة، فمهمته هو فقط ضمان تحكيم عادل للعبة .

وحتى يتسنى للمحافظ من إصدار حكم أو رأي صادق عن الحالة المالية للمؤسسة، يجب عليه أن لا يملك عند تنفيذ المراجعة، أي مصلحة أو ربح قد يؤثران على استقلاليته وموضوعيته.

وأمام هذه الوضعية فالمحافظ الحسابات يمتنع عن تنفيذ المراجعة في المؤسسات التي يرى فيها فائدة والتي قد تشوّه نتائج مهمته فعلى سبيل المثال: المساهمة في رأس مال المؤسسة أو وجود صلة عائلية أو غيرها مع مسئولي المؤسسة، فهذه العلاقات الشخصية وغيرها تمنع محافظ الحسابات من الإعلان عن الملاحظات أو التجاوزات وكذا الأخطاء التي قد يكتشفها عند فحص المؤسسة،و يكفي أن نشير إلى المادة (36) من قانون 136- 96 التي تنص في إحدى بنودها " بعدم تجانس مهام محافظ الحسابات في مؤسسة أين يكون الأقارب، إلى الدرجة الرابعة، يساهمون في جزء من رأس المال أو لهم مصالح مهما كانت"[1].

إضافة إلى ذلك، ودائما في إطار مراجعة المؤسسة، فقد يقوم محافظ الحسابات بمهام أخرى في المؤسسة كمستشار في المحاسبة والمالية أو في الميدان الضريبي، فمثل هذه الأنشطة تعتبر غير متجانسة مع مهمة المراجعة، فالقانون 10-01 المادة (64) يمنع من محافظ الحسابات مما يلي[2]:

- ✓ كل نشاط تجاري، لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية .
- ✓ كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني؛
- ✓ كل عهدة إدارية أو العضوية في المجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري؛
- ✓ الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة؛
- ✓ كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة؛
- ✓ يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب، إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في اجل أقصاه شهر واحد (01) من تاريخ مباشرة عهدته؛

---

[1]. منتدى العلوم الاقتصادية، متاح على الموقع التالي: www.ouarsenis.com ، تم زيارته في 2015/03/15 على الساعة 10:35 صباحاً.

[2]. قانون 10-01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

- ✓ يتم تعيين مهني لاستخلافه يتولى تصريف الأمور الجارية لمهنته؛
- ✓ لا تتنافى مع ممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية، طبقا للتشريع الساري المفعول.

كما يمنع محافظ الحسابات حسب قانون 10-01 المادة (65) من:

- ✓ القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي تمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، والقيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
- ✓ قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام الراقية القبلية على أعمال التسيير ، وعدم القيام بمهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
- ✓ ممارسة وظيفة مستشار جنائي أو مهمة خبير فضائي لدى المؤسسة التي يراقب حساباتها؛
- ✓ شغل منصب مأجور في المؤسسة التي راقبها بعد اقل من ثلاث سنوات (03) من انتهاء عهدته.

كما نصت المادة (66) زيادة على حالات التنافي والموانع المنصوص عليها خصوصا في المادة (715) مكرر (06) من القانون التجاري، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور وأتعاب أو امتيازات أخرى، لاسيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من المؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى المؤسسة.

ويمنع أيضا الخبير المحاسب حسب المادة (67) من هذا القانون ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

وحسب المادة (70) من هذا القانون الذي يمنع فيه الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد السر بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من الأشكال الإشهار لدى الجمهور.

2.2.الكفاءة المهنية والأخلاق: فمحافظ الحسابات تستدعي منه تنفيذ المهمة بكل اهتمام ودقة، بهدف إنشاء أساس متين لإصدار الحكم والقرار النهائي للمراجعة، وحتى يتمكن المراجع من ممارسة مهنة "محافظ الحسابات" لابد أن يتوفر على:

- ✓ شهادات يفرضها القانون لتبرير كفاءاته؛
- ✓ تسجيل في جدول المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

إضافة إلى ذلك، ينص القانون على شروط التكوين النظري والتطبيقي الملزم بها محافظ الحسابات ، وبهذه الكفاءات يتحمل المراجع كل المسؤولية في أعماله وتصريحاته، التي تستند طبعا على أدلة ومصادر علمية وقانونية تخضع لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

وأمام هذه الشروط المهنية، على المراجع أن يختار المهام التي هو قادر على تحملها، علميا وعمليا، بمعنى آخر، فالمراجع له الحق برفض الوكالة الانتداب لتنفيذ مهمة مراجعة في مؤسسات ليست بمستواه المهني[1].

أما بالنسبة للأخلاق فإن المنظمة الوطنية للمهن الثلاثة هي مكلفة بمراقبة مدى توفر المعايير اللازمة في المحافظ الذي يريد أن يسجل نفسه في جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، فعليها أن تتثبت بأن المحافظ الحسابات المراد قيده لم يسبق أن حكم عليه بعقوبة ما، ونشير إلى أنه قبل إنشاء مجلس المنظمة الوطنية للمهن الثلاثة بمقتضى قانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المجلس الأعلى للمحاسبة كان هو المتكفل بهذه المهنة[2].

في هذا المطلب قمنا بدراسة تعريف لمحافظ الحسابات وخصائصه حسب القانونين 91-08 و10 -01 وسوف نتطرق في المطلب الموالي إلى حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

المطلب الثاني: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

قدم المشرع الجزائري مجموعة من المواد التي تبين حقوق وواجبات محافظ الحسابات لمزولة المهنة:

1.حقوق محافظ الحسابات

يتمتع محافظ الحسابات بمجموعة من الحقوق مذكورة في القانون 10-01 وهي[3]:

- ✓ يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة لل مؤسسة، ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعين للمؤسسة كل التوضيحات والمعلومات وان يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة؛
- ✓ يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة، الحصول في مقر المؤسسة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها ، ويقدم القائمون بالإدارة في الم ؤسسة كل ستة (06) أشهر على الأقل، لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا، يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون؛

---

[1]. منتدى العلوم الاقتصادية، **مرجع سبق ذكره** .

[2]. فايزة دحموش ، **النظام القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000،ص: 95.

[3]. قانون 10-01، يتضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 8.

- ✓ يعلم محافظ الحسابات كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهمته، هيئات التسيير قصد تطبيق أحكام القانون التجاري ؛
- ✓ يحدد محافظ الحسابات مدى وكيفيات أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات وسيرورتها في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر الشروط الذي تعهد بشأنه؛
- ✓ يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعى للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته؛
- ✓ يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاثة (03) أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.

2. واجبات محافظ الحسابات

كما يتمتع بحقوق فعليه واجبات والتزامات يجب أن يتقيد بها وأهم العناصر المتعلقة بهذا السلوك هي:

1.2.السر المهني: إن طبيعة مهمته محافظ الحسابات تسمح له قانونا بالحصول على معلومات مهمته سرية وبصفته محترف لا يمكنه الفرار من قاعدة الحفاظ على السر المهني، كما أن ضرورة توفر الثقة بين محافظ الحسابات وبين المؤسسة تفرض على محافظ الحسابات الالتزام بالسر المهني، وهو ما أكدته المادة (18) من قانون 91-08 والمادة (06) من قانون 1996 وتحت العقوبات المنصوص عليها في المادة (301) من قانون العقوبات[1]، كما نصت عليها المادة (71) من القانون 10-01 "يتعين على محافظ الحسابات كتم السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليهم في المادتين (301) و(302) من قانون العقوبات"، إلا في الحالات التي ينص عليها القانون 10-01 في المادة (72)[2].

2.2.عدم التدخل في التسيير: إن عدم التدخل في تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية مذكورة في عدة مواد التي أشار إليها المشرع الجزائري.

- ✓ حيث جاء في قانون 88-01 المؤرخ في 1988/12/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية في مادته (58)؛
- ✓ كما جاء في قانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بالمهن الثلاث في مادته (28)؛
- ✓ كما نصت عليه المادة (23) من قانون 10-01 "تخص هذه المهام المكلف بها فحص قيم ووثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير"[3].

---

[1]. أمال بن يخلف ، **المراجعة الخارجية في الجزائر**، شهادة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2010، ص: 115.

[2]. قانون 10-01 ، المتضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[3]. المرجع نفسه، ص: 23.

والهدف الأساسي من هذا المنع في التدخل في تسيير المؤسسة هو تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ تقوية ودعم استقلالية تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية؛
- ✓ الحفاظ على استقلالية محافظ الحسابات وحيادية حكمه في إبداء الرأي بحرية أكثر.

3.2.المسؤولية الشخصية: إن مهمة محافظ الحسابات هي شخصية ولا يمكنه انتداب المهمة شخص أخر، كما جاء في نص المادة(57) من قانون 10-01 "تنجز أعمال محافظي الحسابات تحت أسمائهم الخاصة وتحت مسؤوليتهم الشخصية حتى إن كانوا ضمن شركة، ولا تقبل أية أسماء مستعارة".

4.2.استمرارية عمل محافظ الحسابات: تدخل مهمة محافظ الحسابات في أدائه لمهامه تتميز بالاستمرارية والدوام حيث تحدث المشرع الجزائري على الاستمرارية في المادة (27) في قانون 10-01 حيث قال بأن عهدة محافظ الحسابات ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (03) سنوات.

5.2.الالتزام بالعناية الكافية: العناية بالمهمه ليست قائمة فقط على الحضور الدائم في المؤسسة، بل قائمة على البحث عن عناصر الإثبات والفهم العميق للمشاكل المحيطة بالمؤسسة كما جاء في نص المادة (59) من القانون 10-01 " يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج".

لقد تطرقنا في هذا المطلب إلى حقوق وواجبات محافظ الحسابات وكانت حقوقه متمثل في نقاط ولقد قمنا بدراستها في هذا المطلب، كما قمنا أيضا بدراسة واجباته، وسوف نقوم في المطلب الموالي بدارسة مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.

المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

لقد أعطى المشرع الجزائري مهام ومسؤوليات لمحافظ الحسابات وعليه الالتزام بها واحترامها وفق ما نص عليه القانون.

1.مهام محافظ الحسابات: حسب ما نصت عليه المادتين (23) و (25) من القانون 10-01 فإن مهام محافظ الحسابات هي كالتالي[2]:

[1]. آمال بن يخلف ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 117.

[2]. قانون 10-01 ، المتضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:07-10.

- ✓ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنوية المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، و يفحص صحة الحسابات السنوية مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- ✓ يبدى رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- ✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات التابعة لها أو بين المؤسسات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية بالمصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- ✓ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة ؛
- ✓ ونخص هذه المهام فحص قيم ووثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

كما يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد تقارير التالية :

- ✓ تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر؛
- ✓ تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء ، وتقرير خاص حول الاتفاقيات المؤسسة، وتقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات ، وتقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- ✓ تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس(5) الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الصحة الاجتماعية، وتقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية ، وتقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال؛
- ✓ تحدد معايير التقرير وأشكال وأجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة والى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم.

2. مسؤوليات محافظ الحسابات

يعتبر محافظ الحسابات الوكيل عن المجتمع في الاطمئنان عن أموالهم المستثمرة في وحدات القطاع العام وهو الشخص المحايد في إبداء الرأي عن دلالة محتويات التقارير المالية في مؤسسات القطاع الخاص فهو وكيل عن أصحاب رأس المال، فالمحافظ عند قيامه بمهامه عليه أن يلتزم بتطبيق إجراءات وأساليب متعارف عليها في مجال المهنة، والمسؤولية في

القانون تعني الالتزام بتحمل الإجراءات التي يقرها القانون لمن يخالف أحكامه وتتضمن هذه المسؤولي ات، مسؤولية مدنية ومسؤولية جنائية، ومسؤولية تأديبية.

1.2. المسؤولية المدنية: تعرف المسؤولية المدنية بأنها الالتزام بتعويض الضرر بسبب مخالفة أحكام القانون وحسب نص المادة (61) من قانون 10-01 " يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه"[1].

2.2. المسؤولية الجزائية: تعتبر المسؤولية الجزائية حساسة جدا إذا ما قام المحافظ بأعمال تودي إلى ضرر بالمجتمع كما جاء في نص المدة (62) من القانون 10-01 "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني".

3.2. المسؤولية التأديبية: يعتبر المصف الوطني لخبراء المحاسبة ومندوبي الحسابات والمحاسبين المعتمدين الجهة الوحيدة التي يكون مندوب الحسابات مسؤولا أمامها مسؤولية تأديبية وهذا ما تنص عليه المادة (63) من القانون 10-01 على انه " يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم".

وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في (الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر، الشطب من الجدول).

ويقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات التي تقابلها عن طريق التنظيم".

تتمثل مهم محافظ الحسابات في المصادقة والشهادة في صحة الحسابات أو التحفظ، أما مسؤولياته كانت في ثلاث مسؤوليات هي مدنية و جزائية و تأديبية، وسوف نقوم في المطلب الموالي بنظر في إجراءات محافظ الحسابات.

المطلب الرابع: الإجراءات المتعلقة بمحافظ الحسابات

لقد تطرق المشرع الجزائري أيضا إلى الإجراءات المتعلقة بتعيين محافظ حسابات وكيفية تحديد أتعابه واستقالته.

1. تعيين محافظ الحسابات

لقد نصت المادة (26) من القانون 10-01 " تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية، وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

[1]. القانون 10-01، المضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

كما نصت المادة (27) من نفس القانون"تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي (03) ثلاث سنوات، وفي حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك وفي هذه الحالة لا يجري تجديد عهدة محافظ الحسابات".

كما نصت المادة (28) من هذا القانون " عندما تعين المؤسسة أكثر من محافظ حسابات، ف إن كل واحد منهم يمارس مهمته طبقا لأحكام هذا القانون"[1].

2. تحديد أتعاب محافظ الحسابات:

يتم تحديد أتعاب محافظ الحسابات وفق ما نصت عليه المادة (37) من القانون 10-01 " الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، تحدد أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته، ولا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو امتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته، ولا يمكن أيضا احتساب الأتعاب، في أي حال من الأحوال، على أساس النتائج المالية المحققة من المؤسسة المعنية".

3. استقالة محافظ الحسابات

حدد القانون إلى كيفية استقالة محافظ الحسابات من خلال المادة (38) من القانون 10-01 حيث تقول هذه المادة "يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاثة (03) أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة".

4. مؤسسات محافظة الحسابات

يمكن للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين أن يشكلون شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى لل مؤسسات، لممارسة مهنهم كل على حدا، شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية.

تؤهل شركات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات، لممارسة مهنة محافظ الحسابات عندما يشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة فدرية في الجدول بصفة محافظي حسابات ثلثي (2/3) الشركاء على الأقل، ويمتلكون على الأقل ثلثي(2/3) رأس المال، وتدعى الشركات أو التجمعات المذكورة في الفقرة السابقة "شركات الخبرة المحاسبية ".

[1]. القانون 10-01، المتضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 07-10.

- ✓ يشترط في الثلث (2/3) الشريك غير المعتمد وغير المسجل في الجدول، أن يكون جزائري الجنسية وحاملا شهادة جامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة؛
- ✓ للحصول على الاعتماد، يجب على شركات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتجمعات ذات المنفعة المشتركة المشكلة لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، زيادة على ذلك أن تتوفر فيها الشروط الآتية[1]:

أ. أن تهدف لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد؛

ب. أن يسيرها أو يديرها الشركاء المسجلون في الجدول فقط؛

ت. أن يرتبط انخراط أي شريك جديد أو أي عضو فيها بالموافقة القبلية إما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك وأما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف؛

ث. أن لا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة؛

ج. أن لا تمتلك مساهمات مالية في المؤسسات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو البنكي أو في الشركات المدنية، غير أنه إذا ارتبط نشاط هذه المؤسسات بمهنة الخبير المحاسب أو بهيمنة محافظ الحسابات، يمكن المجلس المعني الترخيص بأخذ مساهمة.

لقد تطرقنا في هذا المبحث إلى الجانب القانوني والمهني لمحافظ الحسابات حيث تناولنا في تعريفة وخصائصه ومهامه ومسؤولياته حسب قانون 10-01 وكذلك حقوقه وواجباته والإجراءات المتعلقة بمحافظ الحسابات، وسوف نتطرق في المبحث الثاني إلى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

المبحث الثاني: الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

يعد الإفصاح والشفافية المحاسبية من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في التقارير المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل للمؤسسة، كما يساهمان في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني .

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: ماهية الإفصاح والشفافية؛

المطلب الثاني : التقارير المالية؛

[1] . القانون 10-01، المتضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:07- 09.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ومشاكله.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح والشفافية

سوف نتناول في هذا المطلب إلى الإفصاح والشفافية بشكل يبين كلاً منها.

أولا. الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في التقارير المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فمثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي التقارير المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات، والمستثمرين والمساهمين المستخدمين لها وقد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كالبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية والمجامع المحاسبية المهنية.

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته وأنواعه

سوف نحاول إلقاء الضوء على عدة تعاريف، والتطرق لأنواعه وأهميته الإفصاح من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح.

1.1. مفهوم الإفصاح المحاسبي: يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأ نها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها[1].

وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والتقارير المالية "[2]

كما عرف على أنه " العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم التقارير المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات"[3].

إذاً يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود.

---

[1]. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002 ، ص: 35.

[2]. لطيف زيود، وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلة 29، العدد 01، 2007، ص: 179.

[3]. عبد المنعم عوض الله، وآخرون، **تحليل ونقد القوائم المالية** ، دار الكتب المصرية، مصر، 1993، ص: 35.

كما عرف على أنه " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"[1].

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي" إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى التقارير المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"[2].

وكتعريف شامل للتعاريف السابقة عرف الإفصاح على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في التقارير المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل التقارير المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي التقارير المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"[3].

2.1. أهمية الإفصاح المحاسبي: ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها[4]:

- ✓ أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف؛
- ✓ تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة ؛
- ✓ تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ .

وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي(القوائم والتقارير المالية)، وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لا بد أن يتم إعدادها عرضها بطريقة منتظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، ويعنى في ذلك توفير كافة المعلومات

---

[1]. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساها على الدول العربية** ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 577.

[2]. محمد مطر، موسي السيوطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح** ، دار وائل للنشر، الأردن، ط 02، 2008، ص: 344.

[3]. محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 578.

[4]. زوينة بن فرج، **الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية** ، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، العدد03، 22-21 نوفمبر2007، ص: 5.

والبيانات لمختلف مستخدميها [1]، بالإضافة إلى زيادة الثقة في التقارير المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

وإن أهمية الإفصاح يجب إن توافر مستوى كاف من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، ذلك أن مستوى الإفصاح الكافي يؤدي إلى تحقيق المزايا التالية[2]:

- ✓ تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناء على المعلومات الداخلية، ويكون تحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين؛
- ✓ الإقبال على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها، لأن المستثمر بطبيعته لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار، وتفضيل أسهم هذه المنشآت على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛
- ✓ يساهم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في المحافظة علي أسعار الأسهم في الأسواق المالية وحماية حقوق المساهمين، كما يشجع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المستثمرون علي شراء أسهم الشركات وهذا يخص شراكات الأسهم التي تفصح عن معلوماتها المالية،
- ✓ تساهم في خدمة البحث العلمي وذلك من خلال المعلومات المهمة الاقتصادية والمالية؛
- ✓ الإفصاح في البيانات المالية يساعد ويخدم جهات حكومية وخصوصا "مصلحة الضرائب" التي كونها من أكثر الجهات إطلاعاً على التقارير المالية للشركات.

3.1. أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهميته من خلال ما يلي[3]:

- ✓ **الإفصاح الكامل (الشامل)**: يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية التقارير المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ التقارير المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

---

[1]. أحمد زغدار، محمد سفير، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)** ، مجلة الباحث، العدد 07 ،2009، ص: 84.

[2]. خشارمة حسين، **مستوي الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم ثلاثون (30) دراسة ميدانية** ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد17، 2003، ص: 35.

[3]. لطيف زيود، **مرجع سبق ذكره**، ص: 179.

- ✓ **الإفصاح العادل**: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج التقارير المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- ✓ **الإفصاح الكافي**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- ✓ **لإفصاح الملائم**: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.
- ✓ **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)** :أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.
- ✓ **الإفصاح الوقائي (التقليدي)** :يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين .

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانيا. الشفافية المحاسبية

"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها

وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأ نها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة"[1].

كما عرفت على أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح"[2].

لقد كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى نحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقاد الشفافية أدى إلى افتقاد المساءلة التي تلزم المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيا تهم وتصريف واجبا تهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإ بهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق ما يلي:

---

[1]. مصطفي حسن بسيوني السعدني، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات** ، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص: 04.

[2]. فاطمة المؤقت، **الإطار القانوني لتنظيم عمل الهيئات الأصلية الفلسطينية ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة فيها** ، متاح على الموقع التالي: **www.aman-palestine.org** تم زيارته في 2015/04/26 على الساعة 13:35 مساءً .

الشكل رقم (1-1): طرق إخفاء الحقائق

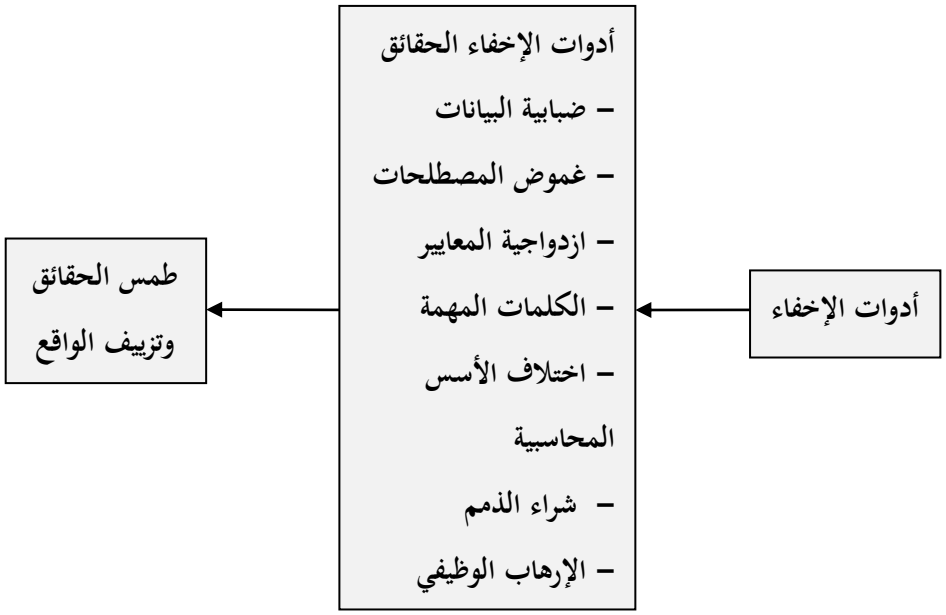

المصدر: دبلة فاتح، بن عيشي بشير، "مداخلة حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص:05.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن أدوات الإخفاء تتمثل في عدة نقاط والتي تسبب عدم الإفصاح والشفافية وعدم جودة المعلومات تتمثل أدوات إخفاء الحقائق في ضبابية البيانات و غموض المصطلحات وازدواجية المعايير والكلمات المهمة واختلاف الأسس المحاسبية وشراء الذمم والإرهاب الوظيفي، هذا مما يؤدي إلى طمس الحقائق وعدم إعطاء جودة للمعلومة وتزييف الواقع.

ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة *Enron* سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسيرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

لقد تطرقنا في هذا المطلب إلى الإفصاح والشفافية بشكل عام في المجال المحاسبي، وسوف نقوم في المطلب الثاني بالنظر إلى أحد العناصر التي يجب الإفصاح فيها وهي التقارير المالية وهي من دور محافظ الحسابات.

المطلب الثاني : التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المصدر مهم من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدين، ووسيلة رئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

1. مفهوم التقارير المالية

عرفت التقارير المالية بأنها "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات"[1].

كما عرفت بأنها "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها التقارير المالية، كما تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها"[2].

تشكل التقارير المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين هما تقارير مالية أساسية، وهي التقارير التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين، وتقارير مكملة للتقارير الأساسية وهي التي تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسة بناء على ظروف معينة وتتضمن التقارير الأساسية ما يلي[3]:

- ✓ **قائمة الدخل**: وهي أكثر التقارير أهمية يتم التقرير فيها عن نتائج الأعمال للمؤسسة، وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، بعد مقابلة الإيرادات والأرباح بالمصروفات والخسائر.
- ✓ **قائمة المركز المالي (الميزانية)**: وهي قائمة تتضمن أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ إعداد التقارير المالية.
- ✓ **قائمة التدفقات النقدية**: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة مالية معينة، وهي تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- ✓ **قائمة الأرباح المحتجزة** : يقصد بالأرباح المحتجزة، الأرباح التي لم توزع في الأعوام الماضية من قبل مؤسسات المساهمة، وتوضح هذه القائمة التغيرات الحادثة في هذه الأرباح، وتعرض المعلومات بطرق مختلفة، فأحيانا تعرض بقائمة مستقلة وأحيانا أخرى تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل أو بقائمة التغير في حقوق الملكية .

---

[1]. Jean-François des Robert, François Méchain, et al. , **normes IFRS et PME**, Dunod, paris, 2004, p : 12

[2]. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر، الأردن، ، 2008، ص: 93 .

[3]. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص: 30.

أما القوائم المكملة للقوائم الأساسية فهي تضم قوائم مثل قوائم القيمة المضافة القوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية....الخ[1].

ويعتبر النموذج الثاني أي نموذج القائمة الأكثر انتشارا لما يوفره من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة، إضافة إلى ما يوفره من ارتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويبات المتبعة .

أما التقارير المالية فهي تتضمن القوائم المالية، وتمتد لتشمل الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية، والمعلومات التي يتم توصيلها عن طريق التقارير المالية، وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكال مختلفة، وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تكون معلومات مالية ومعلومات غير مالية، نشرات أو تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة.

2. أهداف التقارير المالية

أهداف التقارير المالية ليست ثابتة بل تتغير بتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أو بتغير البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وهي أهداف عامة تلبي حاجة عديد من المستخدمين دون التركيز على حاجة مستخدمين معينين، وهي موجهة أساسا نحو حاجة المستخدمين الخارجيين للبيانات المحاسبية، واللذين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول على المعلومات التي يرغبون فيها.

ولقد أشار إطار العمل المفاهيمي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989م، إلى أن هدف القوائم والتقارير المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمؤسسة والأداء والتغير في الحالة المالية للمؤسسة، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويمكن أن نلخص أهم الأهداف التي تسعى القوائم والتقارير المالية إلى تحقيقها في الوقت الحاضر في ما يلي[2]:

- ✓ تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض والقرارات المماثلة؛
- ✓ تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، فقرارات الاستثمار والإقراض تتخذ وفقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية؛

[1]. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، الأردن، ط02، 2009، ص: 29.
[2]. كمال الدين الدهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

- ✓ تقديم معلومات عن التزامات وموارد المشروع التي تساعد المستخدمين في تحديد المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة.

رغم أن أهداف التقارير المالية السابقة تهتم أساسا بالمستخدمين الخارجين، فإن هذه التقارير تقدم أيضا معلومات تسمح للمديرين بالمؤسسة اتخاذ القرارات التي في صالح الملاك، كما أ نها تقدم معلومات لملاك المؤسسة عن مدى أمانة الإدارة في أداء واجباتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة موارد المؤسسة.

لقد تطرقنا في هذا المطلب إلى التقارير المالية وما تحتويه هذه التقارير، وسوف نقوم في بدراسة العلاقة بين الإفصاح والشفافية والمشاكل التي يمكن أن تكون عائقا للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

المطلب الثالث : العلاقة بين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ومشاكله

سنحاول في هذا المطلب إيجاد العلاقة بين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية والمشاكل الإفصاح في ال تقارير المالية.

1. العلاقة بين الإفصاح والشفافية

يطالب المستثمرون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها الشركة بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، وعندما يدرك السوق أن هناك نقصا في الشفافية ، ينعكس ذلك على معاقبة أسعار الأوراق المالية للمؤسسة ، وقد أدى ظهور الفضائح المحاسبية الأخيرة إلى ضياع مليارات الدينارات من القيمة الرأسمالية السوقية، مما أدى إلى قيام كثير من المستثمرين بتأجيل خططهم الخاصة بالتقاعد أو بتوجه إلى النشاطات الأخرى، وفى بعض الحالات الأخرى فقد المستثمرون معظم مدخراتهم ، ومن الجدير بالذكر أن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلي توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين الذي يساهم بشكل فعال في التأثير على قيمة السهم مما ينعكس على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية، لذا جاءت إصدارات الهيئة العامة للرقابة المالية في صورة نماذج للإفصاح المحاسبي لقياس مدى التزام الشركات المقيدة بمجموعة من المطالب الأساسية الواجب الإفصاح عنها للإسهام الفعال فى تنشيط التداول في السوق المالي وخاصة بعد ثورة (25) يناير وخاصة بعد ما أصاب كافة التقارير المالية من تجنب للدقة في الإفصاح عن البيانات المحاسبية مما كان له أثر في تخفيض التداول، إذا تم تجنيب آثار التظاهرات والأحداث التي حدثت بعد الثورة في صورة مطالب فئوية، وبالتالي فإن الإفصاح بصورة مطلقة عن كافة الأحداث التي

تعرضت لها المؤسسة في الفترة الماضية بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية يؤدى إلى توفير الشفافية في التقارير المالية التي تعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة[1].

2. مشاكل الإفصاح في التقارير المالية

هناك العديد من المشكلات المرتبطة بالإفصاح والتي يمكن إثارتها بقصد بيان حجم المشكلة مع محاولة ما أثير من حولها من حلول وإرشادات خاصة للتغلب عليها إذا أن ما تحمله السنوات الأخيرة من مستجدات وأحداث ومعطيات وبخاصة تلك المتمثلة بحاجة الانفتاح التي شهدتها الأسواق المالية والسلعية وظهور أنشطة الاستثمار المباشر في بعض الدول قد فرض على الشركات ضرورة الإفصاح عن كافة بياناتها بما في يفيد المستخدمين أيا كان نوعهم.

في حين نرى أن تحديد البيانات والمعلومة الواجب الإفصاح عنها تعد من أهم المشكلات التي يثريها الإفصاح المحاسبي فضلا عن عدم وجود أسس ومبادئ سياسات محاسبية ثابتة تلتزم بها الوحدات الاقتصادية عند ممارسة لعملها من سنة إلى أخرى وتغير هذه السياسات وقت لآخر لمواكبة الظروف التي تواجهها الوحدة الاقتصادية، هذا فضلا عن أن الإفصاح عن كافة التفاصيل والبيانات المالية لا تتم بدون تكلفة سواء كان ذلك على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى المجتمع كما أن كثرة التفاصيل غير المهملة سوف يبعد المستخدم للمعلومات المالية عن إدراك جوهر الأمور المهمة، وبالتالي لا بد أن توازن الوحدة الاقتصادية بين كل من المنفعة التي تحققها هذه البيانات والمعلومات وبين تكلفة الإفصاح عنها ومما سبق سنتطرق إلى المشاكل التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل منها:

- ✓ عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهمهم واستعمال الكثير من المعلوات و البيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها ؛
- ✓ الضرر بمصلحة المؤسسة بسبب حصول المنافسين على المعلومات الخاصة بها؛
- ✓ يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العالمية مما يزيد التكاليف المترتبة على المؤسسة ؛
- ✓ وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أعلى من قيام إدارة المؤسسة بنشرها في التقارير المالية الدورية؛
- ✓ هدم إلمام المؤسسة بالاحتياطات المختلفة لفئات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات[2].

[1]. طارق عبد العال حماد، **نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشأت في البيئة المصرية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006،ص: 183.

[2]. بالعيد محمد كامل،**دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**،مذكرة ماستر في العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012 ،ص: 27.

ومن خلال هذا المبحث الذي تناولنا فيه ماهية الإفصاح والشفافية وتطرقنا فيه إلى التقارير المالية والعلاقة بين الإفصاح والشفافية ومشاكل الإفصاح المحاسبي التي تؤدي إلى طمس الحقائق، من هنا يأتي دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة التقارير المالية والذي سوف نقوم بشرحه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة التقارير المالية

تزايد الاهتمام بالوظيفة الإعلامية للمحاسبة مع ظهور نظرية الاتصالات، ونظرية الاستثمارات الحديثة، التي تقوم على فروض السوق الكفء ونظرية محفظة الأوراق المالية ،ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ونموذج السوق، مما ترتب عليه زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية، ولقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحداثة .

وسوف نترق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة التقارير المحاسبية؛

المطلب الثاني الإفصاح لضمان الشفافية في التقاريي المالية؛

المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة التقارير المالية.

المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة التقارير المحاسبية

تقسم الوظيفة المحاسبية إلى قسمين القياس والتوصيل، إلا انه لا يمكن فصل كل منهما عن الآخر، حيث تتوقف جودة ومصداقية التوصيل المحاسبي على دقة التوصيل وسلامة القياس، كما تتحد أسس ومعايير القياس في ضوء أهداف ومنهج التوصيل والبعد الإعلامي للوظيفة المحاسبية.

وسوف نترق في هذا المبحث إلى :

1. مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المحاسبي قيمة ما يحتويه التقرير من معلومات اقتصادية، من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير، في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة، مثل القرارات التي يتخذها المستثمرون بشأن[1] توظيف أموالهم فيها، أو قرارات المقرضين بشأن منحها التسهيلات المصرفية والائتمانية ، وتتحد قيمة المعلومات المحاسبية، بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة

[1]. محمد مطر، موسي السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح** ، دار وائل للنشر ،الأردن، ط 02 ،2008، ص: 317.

بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة، العائد)، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة، نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات.

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جود تها وهناك ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار هي[1] :

- ✓ منفعة المعلومات؛
- ✓ درجة الرضا على المعلومات؛
- ✓ درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات .

ولكن الحصول على تلك المعلومات يتطلب تكلفة، وعندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإننا نكون أمام بديلين[2]:

- ✓ زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها، أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات ؛
- ✓ تدنيه التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات، أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختبار البدائل، ويتم حسا بها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار، وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فان قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر.

ويجمع الباحثون على أن مصالح فئتي المستثمرين والمقرضين تعد الدالة الأساسية، التي يتم الاسترشاد بها في تقييم المحتوي الإعلامي للبيانات المالية المنشورة، بصفتها أكثر الفئات استخداما للبيانات المحاسبية بشكل عام، وتقوم القاعدة الأساسية التي تحكم بناء هذه الدالة على مبدأين أساسيين هما:

- ✓ أن الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما تحويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيه ؛

---

[1] بوعيشة مبارك، هبة بوشوشة، **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الآفاق**، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 3-5 نوفمبر 2009، ص: 04.

[2]. بوعيشة مبارك، هبة بوشوشة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 05.

- ✓ أن المحتوي الإعلامي للتقرير المالي ممثلا بقيمة ما يحتويه من معلومات اقتصادية تزيد بزيادة معدل التغير الحادث في قيم البنود المكونة للتقرير وذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير.

ومن أجل فهم المحتوى الإعلامي للتقارير المالية نأخذ كمثال محتوى المعلومات في الربح المحاسبي.

2.محتوى المعلومات في الربح المحاسبي

استخدم الباحثون العلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقي المحقق، في اختبار محتوى المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المحاسبية السنوية أو التقارير المحاسبية المرحلية، وقد قدم عديد من الباحثين *Beaver Bell* 1968 *et Brown* 1968 أدلة على أن التغيرات في أسعار الأسهم لفترة معينة (سنة أو ربع سنة) ترتبط بكل من إشارة واتجاه الربح المحاسبي غير المتوقع للفترة، وهذه الأدلة تتماشى مع الفروض التي تقرر أن الربح المحاسبي يعكس عوامل تؤثر على أسعار الأسهم، وقد افترض *Bell et Brawn* 1968 أن أرقام الربح المحاسبي مفيدة وتقدم معلومات مهمة للمستثمرين لو أن هناك تعديلات جوهرية في أسعار الأسهم، ترتبط بالإعلان عن الربح المحاسبي، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحثان بقياس التغير المتوقع في الربح المحاسبي، وقد استنتج *Bell et Brown* أن أرقام الربح المحاسبي تحتوي على معلومات تنعكس على حركة أسعار الأسهم و قررا ما يلي:

- ✓ أن أرقام الربح المحاسبي المنشورة تقدم 50% تقريبا من المعلومات المتاحة عن المؤسسات خلال السنة؛
- ✓ معظم المعلومات التي تحتويها التقارير السنوية تدخل في أسعار الأسهم قبل الإفصاح عن هذه التقارير .

وقد أرجع الباحثان هذه الظاهرة إلى مصادر المعلومات الأكثر دورية عن التقارير السنوية، وهي التقارير المرحلية ومصادر معلومات أخرى مثل تنبؤات المحليين الماليين[1].

وتعتبر دراسة *Beaver* 1968 من أهم الدراسات في هذا ا لمجال والتي ركزت على اتجاه عائد السوق للأسهم وليست على إشارة العائد فقط، كما في دراسة *Bell et Brown* قد افترض أنه لو كانت المعلومات المحاسبية متمثلة في رقم الربح المحاسبي مفيدة للمستمرين، فإن درجة التباين لعائد السوق لسهم في أسبوع الإعلان عن الربح المحاسبي السنوي يفوق هذا التباين في غير أسبوع الإعلان عن الربح وقد استنتج *Beaver* أن الإعلان عن الربح المحاسبي يحتوي على معلومات ملائمة لتقييم المؤسسة .

وقد قام عدد من الباحثين بتطبيق نفس منهج البحث الخاص بدراسة *Beaver* لاختبار محتوى المعلومات للتقارير الربع سنوية، وكذلك لاختبار محتوى المعلومات لتنبؤات الإدارة وقد توصلت هذه البحوث إلى النتائج التالية :

- ✓ التقارير السنوية والربع سنوية تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين ؛

[1]. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص: 22-19.

- ✓ هناك مصادر أخرى غير التقارير السنوية وربع السنوية يحصل المستمرين من خلالها على المعلومات؛
- ✓ تعكس أسعار الأسهم المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية قبل نشرها بوقت كافي؛
- ✓ يزيد محتوى المعلومات التي تقدمها التقارير السنوية، إذا لم يسبقها نشر تقارير مرحلية (ربع سنوية) أو إذا لم يكن هناك مصادر بديلة للمعلومات .

المناقشة السابقة تبين دور الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية في توفير معلومات محاسبية مفيدة وملائمة للمستثمرين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار حيث تقوم كفاءة السوق على عنصرين أساسيين هما:

- ✓ أن تتوفر في الآلية التي تحكم السوق مجموعة الشروط التي تعكس أسعار الأسهم الجارية جميع المعلومات المتاحة للمتعاملين فيه بالكامل؛
- ✓ إن أي تغير في تلك الأسعار لن يحدث إلا بتوفير معلومات إضافية تبرر هذا التغير .

وهكذا فإن معلومة ما تكون مفيدة وذات قيمة للمتعاملين في أسواق المال، فقط إذا ما أدى توفرها في السوق على حدوث استجابة لها على أسعار الأسهم وحينئذ يصبح لهذه المعلومة قيمة أو محتوي إعلامي، وتحدد فرضية السوق الكفء ثلاثة مستويات من الكفاءة هي:

أ. **المستوى الضعيف:** ضمن هذا المستوى من الكفاءة فإن أسعار الأسهم الحالية أو الجارية في السوق تعكس فقط المعلومات المتوفرة للمستثمرين عن اتجاه الأسعار التاريخية للأسهم نفسها.

ب. **المستوى شبه القوي:** وضمن هذا المستوى من الكفاءة، فإن أسعار الأسهم الحالية أو الجارية، تعكس بالإضافة إلي المعلومات التاريخية المعلومات الجارية أيضا، ولكن بشرط أن تكون هذه المعلومات عامة ومتاحة لجميع المتعاملين فيه بدون استثناء.

ت. **المستوى القوي:** في حدود هذا المستوى ستعكس الأسعار الحالية أو الجارية للأسهم جميع المعلومات التاريخية والجارية وبنوعيها العامة والخاصة، وهي المعلومات التي تتوفر استثناء لبعض المتعاملين في السوق .

وأكثر المستويات الثلاثة ارتباطا بالمعلومات المحاسبية والإفصاح المتوفر فيها هو المستوى الثاني، باعتبار أن المعلومات العامة التي تكون عادة متاحة لجميع المتعاملين في هذا السوق هي البيانات المحاسبية المنشورة.

1.2. تحديات إعداد واستخدام التقارير المالية الحالية : إن الاستعراض لطبيعة المعلومات التي تحتاجها الإدارة والأطراف الأخرى، يمكن تبويبها إلى مجموعتين الأولى المعلومات الحالية الواردة في التقارير التقليدية، والثانية المعلومات المستحدثة المطلوب توافرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، ويواجه كلا ا لجماعتين عددا من التحديات عند إعداد

واستخدام المعلومات المالية الواردة بها، ويتطلب الأمر من المحاسبين باعتبارهم المعدين لها، ومن المديرين باعتبارهم المستخدمين لها، التعرف على طبيعة هذه التحديات وتحديد أساليب مواجهتها.

يمكن رصد أربع مشكلات أساسية في مجال تقييم المعلومات المحاسبية، التي تتضمنها التقارير المحاسبية الحالية هي [1]:

1.1.2. عجز المعلومات الحالية عن مقابلة التغيرات في النظم التصنيعية والبيئية : إن ظهور تقنيات وأساليب متقدمة في التصنيع، ترتب عنه تغيرات في عمليات الإنتاج في معظم المؤسسات، بما يساعد على تحقيق أهداف الجودة والمرونة في مقابلة احتياجات العملاء، ومثل هذه التغيرات سببت عدد من المشاكل من أهمها الاستثمار في التقنية المتقدمة، وكيفية حساب تكاليف الإنتاج وكيفية تعديل نظم الرقابة ومقاييس الأداء لتزويد المديرين لاحتياجاتهم من المعلومات، وأصبح الاعتقاد قائما بأن نظم مقاييس الأداء ورقابة التكاليف لا توفر المعلومات المناسبة لرقابة الأنشطة في المؤسسات التي تعمل في بيئة صناعية متقدمة.

إن نظم المحاسبة الإدارية التقليدية تتجه للتركيز على التقرير عن تكاليف العمل المباشر والكفاءة، في الوقت الذي توجه فيه اهتماما قليلا إلى الرقابة على تكاليف المواد والتكاليف الإضافية، هذا فضلا أن التركيز على التكلفة فقط دون العوامل الأخرى تجعل لدى المديرين والموظفين دافعا للتركيز بشكل أساسي على التكلفة، وتجاهل العوامل الأخرى الهامة مثل التسويق والاعتبارات الإدارية والإستراتيجية.

2.1.2. حدود الاستفادة من نظم تكاليف الإنتاج التقليدية : تقوم المؤسسات اليوم بإنتاج عدد كبير من المنتجات، والعمل المباشر يمثل فقط جزءا صغيرا من التكاليف الكلية في الوقت الذي زادت فيه أهمية التكاليف الإضافية، ويصعب مع هذا الموقف تبرير تحميل التكاليف الإضافية على أساس تكاليف العمل المباشر، مثل هذا الموقف يتطلب توفير معلومات أكثر دقة حول خليط الإنتاج والقرارات الأخرى ذات التأثير على ربحية المؤسسة.

3.1.2. أصبحت المحاسبة الإدارية نظاما فرعيا للمحاسبة المالية :إن الممارسة الحالية للمحاسبة الإدارية، جعلت منها نظاما فرعيا للمحاسبة المالية أكثر من كو نها أداة توفير معلومات إضافية لخدمة الإدارة، و إن التكاليف المحسوبة على أساس مبادئ المحاسبة المالية، يمكن أن توفر بشكل تقريبي مقبول تحميل التكاليف بين تكلفة المبيعات والمخزون لأغراض التقارير المالية الخارجية ولكن ليس مناسبا لأغراض الاستخدام الداخلي في جميع الأحوال.

[1]. محمود السيد الناغي، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، المكتبة العصرية، مصر، 2002، ص:147 -151.

المطلب الثاني: الإفصاح لضمان الشفافية في التقارير المالية

يشمل الهدف من إعداد التقارير و القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات في المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية) للمؤسسة، ويتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

1. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية في التقارير المالية

هدف الملائمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم و إدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراء تها واستطاعة المستثمر فهمها واستعان بها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك

الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي(31) بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم .

2. دور المعايير المحاسبية في تطوير التقارير المالية

نتيجة للتطور الاقتصادي الذي شهدته الدول، وتحول العديد منها إلى إتباع نظم اقتصادية تعمل وفقا لآليات السوق وقوى العرض والطلب، وحاجات المستثمرين إلى المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارا تهم الاقتصادية المتعلقة بالمفاضلة بين أنواع الاستثمارات المختلفة والعائد والمخاطرة من كل منهما، أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدي كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي[1]:

1.2. منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام: وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين استخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

2.2. منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها : ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير

[1]. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة** ، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص: 170 -172.

المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية بهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين.

3.2. منهج تطوير التقارير المالية : ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهتمة بالمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم في اتخاذ قرارا تهم الاقتصادية ويبدوا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984م مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية في القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، وهي التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي، فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات لأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

ولقد لعبت المعايير المحاسبية دورا هاما في تطوير تلك ا لتقارير المالية لأغراض زيادة اكتمال محتوي المعلومات ومستوى جودتها ونفعيتها.

المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة التقارير المالية

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة، ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قرارا تهم الاقتصادية، ظهرت عديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم والتقارير المالية الدورية، والتي أدت بدورها إلى اكتمال محتوى المعلومات وأثرت على درجة جودتها ، ولا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك التقارير أو ما يعرف بالإفصاح.

1. التقارير القطاعية

تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة، من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين

لدى المؤسسة، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2006/11/30 المعيار *IFRS* 8 " القطاعات التشغيلية " الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي *IAS* 14 وهو ساري المفعول اعتبارا من 2009/01/01 والذي كان هدفه الأساسي الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها، وفيما يخص نطاق المعيار فإنه يطبق على ما يلي[1]:

- ✓ القوائم المالية المنفصلة أو المنفردة للمؤسسة التي تتصف بما يلي :

أ. يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام ، أو إذا كانت المؤسسة تودع أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخري بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام .

- ✓ القوائم المالية الموحدة للمؤسسة الأم والتي تتصف بما يلي:

أ. يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام ، أو إذا كانت المؤسسة تودع، أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام.

- ✓ إذا قامت مؤسسة غير ملزمة بتطبيق هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالقطاعات ولا تنسجم هذه الإفصاحات مع متطلبات هذا المعيار، فإنه لا يجوز وصف هذه المعلومات كمعلومات قطاعية .
- ✓ إذا تضمنت التقارير المالية السنوية كل من البيانات المالية الموحدة للمؤسسة الأم والبيانات المالية المنفصلة للمؤسسة، فإن المعلومات حول القطاعات مطلوبة في القوائم المالية الموحدة فقط .

وقد حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي *IFRS* 8 القطاع التشغيلي بأنه ذلك الجزء من المؤسسة الذي يتصف بما يلي:

أ. يمارس نشاط تجاري، يولد إيرادات، يتحمل مصاريف بما فيها الإيرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء المؤسسة الأخرى؛

[1] جمعة حميدات، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009، معيار الإبلاغ المالي الدولي رق (8) IFRS8، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2009 بدون ترقيم.

ب. يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي للمؤسسة؛

ت. تتوفر معلومات منفصلة حول تلك القطاعات.

يمكن اعتبار قطاع معين على أنه قطاع تشغيلي حتى لو لم يقم بتوليد إيرادات فمثلا يمكن اعتبار قطاع قيد التأسيس قطاع تشغيلي لأغراض هذا المعيار، وعند تحديد القطاعات التشغيلية يتم الاستعانة بالإرشادات التالية[1]:

لا تعتبر جميع أجزاء المؤسسة قطاعات تشغيلية، فمثلا قد لا يحقق المقر الرئيسي للمؤسسة أو بعض الدوائر الوظيفية إيرادات، أو تحقق إيرادات عرضية غير مهمة وبالتالي فهي لا تعتبر قطاعات تشغيلية، ولأغراض هذا المعيار لا تعتبر "خطط منافع ما بعد التوظيف " المتعلقة بالمؤسسة قطاعات تشغيلية".

يكون للقطاع التشغيلي عادة مدير يكون مسؤولا بشكل مباشر تجاه "متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمؤسسة " وقد يكون مدير مسؤول عن أكثر من قطاع وفي بعض المؤسسات قد يكون مدير قطاع معين هو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمؤسسة.

✓ القطاعات المشمولة في التقارير المالية :

أ. يتطلب هذا المعيار التقرير بشكل منفصل عن المعلومات حول كل قطاع تشغيلي يتصف بالشرطين التاليين:

1. القطاعات التي ينطبق عليها تعريف القطاع التشغيلي الوارد سابقا، أو القطاعات الناتجة عن تجميع اثنين أو أكثر من القطاعات التشغيلية والتي تظهر عادة أداء مالي متماثلا وطويل الأجل إذا كان لديها خصائص اقتصادية متشا بهة ومتماثلة في كافة الجوانب التالية: طبيعة المنتجات والخدمات، طبيعة العمليات الإنتاجية، نوعية وفئة العملاء، أساليب توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات، طبيعة البيئة التنظيمية مثل العمل المصرفي، التأمين...الخ.

إذا استوفي القطاع التشغيلي واحدة من الشروط التالية :

أ. إذا بلغت الإيرادات الداخلية (القطاعات الأخرى داخل المؤسسة) والخارجية (العملاء) 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الموحد (الداخلي والخارجي) لكافة القطاعات التشغيلية؛

ب. إذا بلغت نتيجة القطاع التشغيلي سواء ربحا أو خسارة 10% أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات التشغيلية؛

ت. إذا بلغت أصول القطاع 10% أو أكثر من إجمالي أصول كافة القطاعات التشغيلية.

[1]. جمعة حميدات، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، **مرجع سبق ذكره**.

ويسمح المعيار لإدارة المؤسسة الإفصاح والتقرير عن قطاع معين بشكل منفصل، حتى إذا لم يستوفي أي من الشروط الثلاثة السابقة، إذا اعتقدت الإدارة بأن المعلومات حول ذلك القطاع ستكون مفيدة لمستخدمي البيانات المالية.

يتطلب المعيار الإفصاح لكل فترة تعرض بها قائمة الدخل الشامل معلومات عامة وتشمل:

أ. العوامل المستخدمة في تحديد قطاعات المؤسسة المشمولة في التقارير، بما في ذلك أساس التنظيم فيما إذا اختارت الإدارة تنظيم المؤسسة على أساس الفروقات في المنتجات والخدمات، أو المناطق الجغرافية أو خليط من تلك العوامل، وفيما إذا تم تجميع القطاعات التشغيلية؛

ب. أنواع الخدمات والمنتجات التي يستمد كل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية إيراداته منها؛

ت. معلومات حول الأرباح والخسائر المعلنة للقطاع التشغيلي، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المحددة المشمولة في الأرباح والخسائر لذلك القطاع، ومعلومات حول أصول والتزامات القطاع، وأسس القياس المستخدمة؛

ث. مطابقات إجمالي إيرادات القطاع وإجمالي أرباح وخسائر القطاع المعروضة، وأصول والتزامات القطاع وبنود القطاع الهامة الأخرى مع المبالغ المقابلة لها للمؤسسة ككل، أي يجب إعداد مطابقة (تسوية) بين مبالغ قائمة المركز المالي للقطاعات المشمولة في التقرير المالي مع مبالغ قائمة المركز المالي للمؤسسة ككل وذلك بتاريخ عرض كل قائمة مركز مالي مع إعادة عرض بيانات الفترة السابقة.

2. التقارير المالية المرحلية

تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة معينة، تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة، كإعداد قوائم مالية عن ربع أو نصف سنة، تسمى هذه التقارير بالتقارير المالية المرحلية أو المؤقتة، فالتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن "تقرير مالي لفترة مرحلية يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية، والفترة المرحلية هي فترة أقل من سنة مالية كاملة تقدم حولها التقارير المالية "[1]، وقد تم التطرق لذلك بموجب المعيار المحاسبي الدولي *IAS* 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وتنبع أهمية التقارير المالية المرحلية في أنها تقوم بتقديم تحديث لآخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، حيث تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقا، كما تقوم بتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها، لم يحدد المعيار بشكل إلزامي المؤسسات التي تقوم بنشر تقارير مالية

[1]. معيار المحاسبة الدولي رقم 34، **التقارير المالية المرحلية**، ، متاح على www.sefarra.com ، تم زيارته في 2015/04/16.

مرحلية، وإنما ترك الحرية في ذلك للحكومات والجهات المنظمة لأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية، ولكنه يشجع المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية في نهاية النصف الأول من السنة المالية على الأقل، ومثل هذه التقارير يجب أن تكون متوفرة خلال فترة أقصاها (60) يوم من نهاية الفترة المرحلية [1] ، أما إذا اختارت المؤسسة أو طلب منها نشر تقارير مالية مرحلية بموجب معايير المحاسبة الدولية، فهي ملزمة بالمعيار *IAS*34، وفيما يخص مكونات التقارير المالية المرحلية فيجب أن تحتوي كحد أدنى على ميزانية عمومية مختصرة، قائمة دخل مختصرة قائمة تدفقات نقدية مختصرة، قائمة مختصرة تبين إما كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية عدا المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين، إيضاحات تفسيرية مختارة وكحد أدنى تحتوي هذه الإيضاحات على ما يلي:[2]

- ✓ بيان يفيد أن نفس السياسات المحاسبية، وطرق الحساب المتبعة في التقرير المالي السنوي، يتم إتباعها في التقرير المرحلي، وإذا تم تغيير هذه السياسات يجب إجراء وصف لها؛
- ✓ ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية أو تكرار العمليات المرحلية ؛
- ✓ طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثر على عناصر الميزانية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية التي تعتبر غير عادية بسبب طبيعة أو حجمها أو عدد مرات حدوثها؛
- ✓ طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير السابقة سواء كانت مرحلية أو سنوية، إذا كان لهذه التغيرات أثر مادي في الفترة المرحلية الحالية
- ✓ إصدارات وإعادة شراء، وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية ، و أرباح الأسهم المدفوعة منفصلة للأسهم العادية والأسهم الأخرى؛
- ✓ الإفصاح عن بيانات القطاعات؛
- ✓ الأحداث المادية اللاحقة لنهاية الفترة المرحلية، وأثر التغير في تكوين المؤسسة أثناء الفترة المرحلية بما في ذلك دمج الأعمال وامتلاك أو بيع مؤسسات تابعة، والاستثمارات طويلة الأجل وإعادة الهيكلة؛
- ✓ التغيرات في المطلوبات أو الموجودات الطارئة منذ تاريخ ميزانية عمومية .

إذا قامت المؤسسة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في التقرير المرحلي عليها الامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) عرض التقارير والقوائم المالية، أما إذا قامت بنشر مجموعة مختصرة من البيانات المالية في

---

[1]. مدونة صالح القرا، المعيار المحاسبي الدولي 34 ،**التقارير المالية المرحلية** ، متاح على ***www.sqarra.com*** ، تم زيارته في 2015/04/03.

[2]. مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي 34، **التقارير المالية المرحلية** ، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا، 2008.

التقرير المرحلي فيجب أن تتضمن كحد أدنى العناوين وا لمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن أحدث البيانات المالية السنوية، الإيضاحات التفسيرية المختارة حسب متطلبات *IAS* 34 كما يجب إدخال أية بنود أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها من شأنه أن يجعل البيانات المرحلية مضللة.

يتم إعداد التقرير المرحلي على أساس موحد، إذا كانت البيانات المالية السنوية موحدة، أما إذا تضمن التقرير المالي السنوي للمؤسسة البيانات المنفصلة للمؤسسة الأم بالإضافة إلى البيانات الموحدة، فالمعيار لا يتطلب ولا يمنع إدخال البيانات المنفصلة للمؤسسة الأم في التقرير المرحلي.

وينص معيار المحاسبة الدولي *IAS* 34 على فائدة المعلومات الإضافية إذا كانت الأعمال موسمية عن طريق تشجيع الإفصاح بالنسبة لتلك الأعمال عن المعلومات لآخر (12) شهر، والإفصاح عن المعلومات المقارنة للفترة التي تسبق مدة (12) شهرا، بالإضافة إلى البيانات المالية للفترة المرحلية.

3. إفصاحات إضافية

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

1.3. الإفصاح عن السياسات المحاسبية : يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أ نها الأكثر ملائمة وفقا لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) عن مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20) عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقا لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

2.3. الإفصاح عن التغيرات المحاسبية : يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية *APB* والدراسات المحاسبية أرقام (63،73،95،111) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية *FASB* وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

3.3. الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار : يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغليبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية[1].

4.3. الإفصاح عن الالتزامات العرضية :أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أ نها غير مؤكدة، وتتوقف نشأ تها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي :

- ✓ الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة؛
- ✓ قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى؛
- ✓ التعهدات التعاقدية؛
- ✓ التعهد بضمان السلع المباعة؛
- ✓ الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة؛
- ✓ الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة ؛
- ✓ الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جود تها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث التالي أثر محافظ الحسابات على جودة التقارير المالية.

[1]. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، "**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص57.

المبحث الرابع: أثر محافظة الحسابات على جودة التقارير المالية

إن وظيفة المرجعة تتمثل في إفضاء مصداقية وجودة إلى التقارير والقوائم المالية، وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه التقارير، أما مسؤولية المراجعة فتتمثل في إفضاء مصداقية وجودة إلى هذه التقارير، فعن طريق عملية المراجعة يعزز المراجع من نفعية وقيمة هذه التقارير والقوائم المالية، كما يزيد من مصداقية المعلومات الأخرى غير المراجعة والمنشورة عن طريق الإدارة[1].

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة التقارير المالية؛

المطلب الثاني: الفائدة من مراجعة التقارير المالية؛

المطلب الثالث: المراجع والمصداقية في التقارير المالية.

المطلب الأول: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة التقارير المالية

في هذا الجزء يتم التطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى زيادة حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى مراجعتها والتأكد من صحتها.

1. الحاجة لإيصال المعلومة المحاسبية

منذ أكثر من قرن، شهدت المؤسسات نموا كبيرا، من الوحدات الإنتاجية الفردية إلى مؤسسات كبيرة، وقد مكن هذا النمو من تجميع رؤوس الأموال الضخمة من صغار المستثمرين وتوجيهها عن طريق الأسواق المالية والمؤسسات المانحة للقروض إلى هذه المؤسسات الكبيرة، وأدى زيادة حجم المؤسسات، إلى انتقال تسييرها من المالكين "المساهمين"، إلى مجموعة من الأشخاص لهم خبرة ودراية في التسيير، وقد صاحب هذا النمو للمؤسسات، انفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى رأي شخص مستقل يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية من أجل ومراجعة حسابات المؤسسة والحكم على مدى صحتها وصدق تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة، بمعنى الحصول على معلومة محاسبية موثوق فيها، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم فحصها ومراجعتها[2].

2. ضرورة مراجعة هذه المعلومة

من أجل معرفة أهمية وضرورة مراجعة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، نستعرض أهم العوامل التي أدت إلى ذلك تتمثل في ما يلي:

---

[1]. أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص: 02 .

[2]. محمد الهادي ضيف الله، **دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مذكرة ماجستير، جامعة لبليدة، 2009، ص: 59.

1.2. تعارض المصالح: يحدث تعارض بين المصالح مستخدمي المعلومات ومعدي هذه المعلومات، مما يملي الحاجة إلى المراجعة ويحدد مجالها، الخصائص، والإجراءات المتعلقة بها، فعندما يحس مستخدم المعلومة تعارضا واقعيا أو متوقعا بين مصلحة ومصلحة الجهة المنتجة للمعلومات، فإنه سوف يهتم أكثر بإمكانية تحيز المعلومات التي تصله ويؤدي الشك في نوعية المعلومات إلى الاستعانة بمحافظ حسابات ليقرر مدى صحة وعدالة تلك المعلومات

يؤدي التعارض في المصالح بين مستخدمي المعلومات المحاسبية ومنتجيها، إلى تعرض مصالح الكثير من الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة إلى الخطر الناجم عن قبولهم للتقارير والقوائم المالية مضللة، مما جعل أغلبهم يضطر للجوء إلى القضاء لمحاولة التعويض عما لحقهم من ضرر نتيجة عدم نزاهة الإدارة ونشرها تقارير مالية مضللة، وأصبح تقرير محافظ الحسابات بمثابة عنصر لا غنى عنه، لإقناع مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم والتقارير المالية، بمدى تمثيل هذه التقارير المنشورة لنتائج عمليات المؤسسة الاقتصادية وتدفقاتها النقدية ومركزها المالي، وبالتالي تلعب المراجعة دورا حيويا في مساعدة الإدارة على تأكيد أن المعلومات التي تعدها إدارة المؤسسة والتي يثق فيها المستخدمين عند وصولها لهم، تعبر بصدق وعدالة المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية

2.2. الأثر المتوقع: تهدف الوظيفة الإعلامية للمحاسبة والتي تتمثل في التقارير والقوائم المالية المنشورة، إلى الأثر في عملية اتخاذ القرارات من قبل مختلف المستخدمين، وكما ازدادت أهمية تلك القرارات، ازداد تخوف المستخدمين من اعتمادهم على معلومات مضللة، وتزداد الحاجة لمحافظ الحسابات ليقرر مدى الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وبذلك تستمد المراجعة أهميتها من حاجة متخذي القرارات، وتحدد قيمتها الاقتصادية من خلال الثقة التي تضيفها في نفوس المستخدمين ويركز متخذي القرارات على عدالة التقارير المالية ومستوى الثقة بالأرقام التي تتضمنها، حيث تشكل هذه الأرقام الخليفة الاقتصادية لقراراتهم، وبذلك يركز محافظي الحسابات على الحصول على جملة من أدلة الإثبات، توفر اقتناعهم بعدالة التقارير المالية[1].

لقد أدت شدة المنافسة والأزمات الاقتصادية الناجمة عن الفائض في الإنتاج إلى التركيز على مستوى مردودية وكفاءة وفعالية المؤسسة الاقتصادية، والذي أدى بدوره إلى مطالبة المجتمع المالي بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الغير متوفر في التقارير المالية، وهو ما وضع المهنة أمام تحد كبير لتحمل المسؤولية التي يطالب بها المجتمع المالي.

3.2. التعقيد: لعل التعقيد الذي تنطوي عليه إثبات عدالة الإفصاح في التقاريير المالية، يجعل من الصعب جدا على المستخدم العادي أن يقوم بهذه المهمة لوحده، وتزداد إمكانية وجود الأخطاء والغش، كلما كانت المعلومات التي تقدمها إدارة المؤسسة الاقتصادية من خلال التقارير المالية أكثر تعقيدا، ويصبح فهم الأسس التي اعتمدت عليها

[1]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

أكثر تعقيدا كذلك، مما يتطلب من مستخدم المعلومات المحاسبية، الاستعانة بخدمة محافظ الحسابات المستقل، وكلما زاد التعقيد الذي يكتنف المعلومات، زادت أهمية المراجع بتقديم الحكم على تلك المعلومات، المعقدة التي تعدها الإدارة وذلك حسب المستوى التكنولوجي التي تصل إليه معالجة المعلومات، وقد بلغ هذا التعقيد مرحلة متقدمة، نظرا للاستخدام الواسع للحاسوب في دنيا الأعمال، وهو ما يؤدي بالمراجعين إلى تهيئة أنفسهم من أجل استيعاب هذا النظام.

4.2. البعد: حتى لو توفرت رغبة التحقيق المباشر من درجة صحة المعلومات المحاسبية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها، فإن هناك أبعادا تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات، وتتخذ هذه الأبعاد الأشكال التالية:

- ✓ **البعد المكاني:** ويقصد بها الاختلاف بين أماكن تواجد كل من المؤسسة ومستخدمي المعلومات التي تعدها إدارتها، ويتنوع المستخدمين من مستثمرين حاليين ومستقبليين وبنوك ومقرضين، فأعباء السفر والانتقال قد تمنع هؤلاء المستخدمين من التأكد من درجة الثقة في تلك المعلومات من طرفهم مباشرة؛
- ✓ **البعد الزماني:** ويقصد بها أنها من غير الممكن على أي مستخدم عادي التحقق من المعلومات بنفسه خلال فترة قصيرة من الزمن، ذلك أن إعداد التقارير المالية يتطلب تضافر جهود كثيرة في المؤسسة، وتكون هذه المعلومات والتقارير عن سنة واحدة؛
- ✓ **التكلفة:** إذا قام مستخدم بالتأكد بنفسه من درجة الثقة في المعلومات، فسوف يكون ذلك مكلا للمؤسسة أكثر من قيام المراجع بهذا العبء، وكثرة المستخدمين وتنوع فئاتهم تجعل القيام بعملية المراجعة من قيل كل منهم لوحده، عملية مكلفة وغير اقتصادية؛
- ✓ **البعد القانوني:** غالبا ما تقوم بعض القوانين من فئات من المستخدمين من الاطلاع على خفايا المعلومات عن المؤسسة، حفاظا على عدم خروج تلك المعلومات للتداول من قبل المنافسين، وبالتالي حصرها على عدد من العاملين في المؤسسة، ويعتبر اطلاع المراجع عليها، لا يشكل خطرا من هذا القبيل، نظرا لالتزامه مهنيا بالمحافظة على أسرار عملائه.

من خلال هذا المطلب تم إبراز أهم العوامل التي أدت إلى تزايد الحاجة مراجعة التقارير المالية من قبل شخص حيادي ومستقل عن المؤسسة، على قدر من الخبرة والكفاءة التي تسمح له باكتشاف الغش والأخطاء التي يمكن أن تتضمنها هذه التقارير المالية، وتقديم معلومات مالية تتسم بالمصداقية، والشفافية والإفصاح لمنع أي تضارب للمصالح قد يحدث بين مختلف الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية .

المطلب الثاني: الفائدة من مراجعة التقارير المالية

إن التقارير المالية المدققة ضرورية، وذلك بسبب انفصال الملكية عن الإدارة في المؤسسات، وعوامل أخرى مثل تعارض المصالح المحتمل بين معدي هذه التقارير ومستخدميها، وعدم قدرة هؤلاء على التأكد من صحة المعلومات بأنفسهم، وفي هذا المطلب يتم التطرق إلى الفائدة المرجوة من مراجعة التقارير المالية من قبل مستخدمي هذه التقارير، المؤسسة محل المراجعة، والمجتمع ككل[1].

1. مستخدمي التقارير المالية

تتمثل قيمة المراجعة الخارجية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية في المصداقية التي تضيفها هذه الأخيرة على المعلومة المحاسبية التي تقدمها المؤسسة، وتنشأ هذه المصداقية من خلال الأشكال الرقابية التي يمكن أن تقدمها المراجعة الخارجية وهي:

1.1. الرقابة الوقائية: يعمل الأفراد المسؤولون عن تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية في المؤسسة بأن العمليات التي يقوم بها سوف تكون محل فحص من قبل شخص مهني متخصص ومحايد وهو المراجع الخارجي، مما يجعل هؤلاء الأفراد يحرصون على العمل بحذر شديد أثناء قيامهم بالمعالجة المحاسبية للعمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، وأكثر مما لو لم تكن هناك مراجعة، ومن المؤكد أن هذا الحذر قد يمنع حدوث بعض الأخطاء، وهو ما يمثل الدور الوقائي الذي تقوم به المراجعة.

2.1. الرقابة العلاجية: ويقصد بهذه الرقابة أنه حتى وإن قام الأفراد المسؤولون عن معالجة البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية داخل المؤسسة موضوع المراجعة بأداء مهامهم بحذر، فقد يسجل حدوث بعض الأخطاء وقد يكتشف المراجع الخارجي هذه الأخطاء أثناء قيامه بمراجعة الحسابات هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة يتوجب عليه لفت انتباه الإدارة لهذه الأخطاء، والتي يمكن تصحيحها قبل نشر التقارير المالية للمؤسسة.

3.1. الرقابة الإنشائية: إذا اكتشف المراجع وجود أخطاء مهم في التقارير المالية عليه أن يدلي بها لإدارة المؤسسة، لكن في حالة رفض هذه الأخيرة تصحيح الأخطاء، على المراجع أن يشير إلى تقرير الذي يقوم بإعداده [*]، وبهذا يكون مستخدمي التقارير المالية على دراية، من خلال التقرير الذي يحمل رأي المراجع، بأن المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة غير موثوق فيها.

---

[1]. محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سبق ذكره**، ص:62.

[*]. معنى أن يذكر في التقرير أن التقارير المالية لا تعبر عن وضعية الحقيقية للمؤسسة، مشيرا في ذلك للأسباب التي أدت به للوصول إلى هذه النتائج.

2. المؤسسة وموضوع المراجعة

خلال فترة مراجعة التقارير المالية للمؤسسة من قبل المراجع الخارجين تجمعه علاقات حسنة بالمؤسسة ومختلف أعمالها وكذا نظامها المحاسبي وكل الجوانب المالية لنشاطها، زيادة على هذا فإن المراجع هو شخص كفء وذو خبرة خبرة، يأتي للمؤسسة كطرف خارجي مستقل وموضوعي منفصل عن أنشطتها وإدارتها لإبداء الرأي حول عدالة التقارير المالية، إن هذه العوامل تضع المراجع في وضعية مثلى تمكنه من ملاحظة ومعرفة أين يمكن إدخال تحسينات تهم المؤسسة حيث يمكنه أن يقدم النصائح لهذه الأخيرة في أمور كثيرة، من بينها تحديد مواطن القوة التي من شأنها تدعيم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، تطوير وتحسين نظام المعلومات المحاسبي ليصبح يولد معلومات محاسبية أكثر عدالة ومصداقية، كما يمكن للمراجع تقديم نصيح (خاصة للمساهمين والمديرين) في بعض الأمور المتعلقة بالمؤسسة، مثل الإجراءات التي يمكن اتخاذها قي حالة توزيع الحصص، حل المؤسسة، و التصفية.

ومما سبق ذكره يمكن اعتبار أن عملية المراجعة الخارجية تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم المناسبة كل حسب احتياجاته، كما تستفيد إدارة المؤسسة نفسها كذلك من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسييرية.

المطلب الثالث: المراجع ومصداقية التقارير المالية

يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية واليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فإن عملية مراجعة الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه التقارير، حيث يقوم عادة محافظ الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي ويعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال المنفذة بطريقة صارمة من قبل مجموعة من العاملين الحاصلين على تقرير مهني معين في هذا المجال، وهذا على اعتبار أن محافظ الحسابات هو الطرف الخارجي المستقل عن المؤسسة المعينة، ويقوم بإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمؤسسة.

لذا وفي ظل الاستخدام المتزايد للمعلومات المحاسبية والمتنوع ومن أجل ضمان قدر معين من الفعالية، فإنه يجب أن تكون هناك صورة واضحة لدور كل من الجهات المسؤولة عن إعداد ومراجعة واستخدام هذه المعلومات، ففي ظل عدم وجود مراجع خارجي مستقل فإن الإدارة تكون مسؤولة مسؤولية كامل عن ما تقدمه محتويات المعلومات المحاسبية، ويتطلب هذا من الإدارة اتخاذ قرارات وإجراءات رقابية دقيقة.

كما أن مراجعة المعلومات المحاسبية من طرف المراجع الخارجي المستقل لا يعني سقوط مسؤوليته ا عن الإدارة، حيث يعتبر رأي محافظ الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي محافظ الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تدعم عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المحافظ وإطلاعه على المعلومات الكافية من أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع المحافظ بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية، والشكل التالي سوف يبين المسؤولية الكاملة لإدارة المؤسسة عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب المراجع الخارجي.

الشكل رقم (1- 2): المسؤولية الكاملة لإدارة المؤسسة عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب المراجع الخارجي

المصدر: جمعية العربي للمحاسبين القانونيين، "استخدام البيانات المالية"، مجلة المحاسب القانوني العربي عمان العدد74 ، سبتمبر/ أكتوبر 1996 ، ص: 16.

نلاحظ من أعلاه أن الإدارة مسؤولة مسؤولية كاملة عن المعلومات المحاسبية هذا يؤدي إلى المعلومات المحاسبية والملاحظات المرتبطة، ومن هنا يستطيع موظفو البنوك والمستثمرون وفئات أخرى استخدام المعلومات

المحاسبية الصادرة عن الإدارة بغرض القرارات الاقتصادية، ولكن مع غياب تأكيد منطقي على أن هذه المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء.

هذا ومن جهة أخرى فإن المراجع الخارجي يسعى إلى التأكيد المنطقي على أن البيانات والمعلومات المحاسبية معدة بطريقة عادلة وصادقة من خلال[1]:

- ✓ التأكد من أن المعاملات والمبالغ المالية الواجب تسجيلها في البيانات المالية قد تم إدراجها في التقارير الملحقة بالبيانات المالية.
- ✓ التحقق من أن الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية كانت موجودة في تاريخ الميزانية، وأن المعاملات المدرجة قد وقعت خلال الفترة التي تغطيها هذه البيانات.
- ✓ التأكد من أن أصول المؤسسة مملوكة لها، وكذلك مجمل المطلوبات المدينة بها المؤسسة حتى تاريخ الميزانية قد تم ذكرها في التقارير المالية.
- ✓ التأكد من أن القيم والمبالغ المدرجة في البيانات المالية (الموجودات، المستحقات والعائدات والمصاريف) قد تم تقديرها وتقييمها بصورة مناسبة ومنسجمة مع المبادئ المحاسبية.

حيث أن المصداقية والعدالة في التمثيل للمعلومات المحاسبية تحقق من خلال قيام المراجع بمجمل هذه العناصر في ظل احترامه للمبادئ والمعايير المتعارف عليها المقبولة قبولا عاما.

ويوضح الشكل التالي دور تقرير محافظ الحسابات كتأكيد موضوعي على مصداقية المعلومات المحاسبية.

[1]. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **دليل استخدام البيانات المالية** ، مجلة المحاسب القانوني العربي، عمان، العدد74، سبتمبر/ أكتوبر1996، ص: 16.

الشكل رقم (1-3): دور تقرير محافظ الحسابات في مصداقية المعلومات المحاسبية.

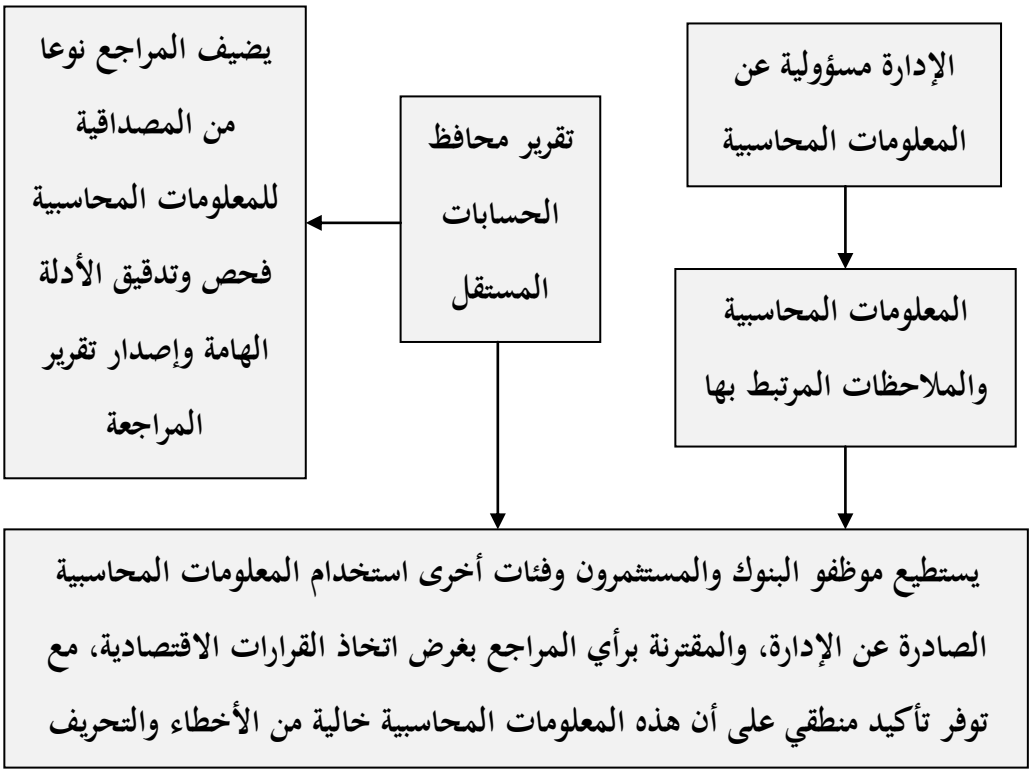

المصدر:جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "دليل استخدام البيانات المالية"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عمان، العدد74، سبتمبر/ أكتوبر1996، ص: 17.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن دور تقرير محافظ الحسابات في مصداقية المعلومات المحاسبية، نفسه الشكل المسؤولية الكاملة لإدارة المؤسسة عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب المراجع الخارجي الاختلاف بينها هو تقرير محافظ الحسابات المستقل، هذا يضيف المراجع نوعا من المصداقية للمعلومات المحاسبية فحص وتدقيق الأدلة الهامة وإصدار تقرير المراجعة .

خلاصة الفصل

يهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح والشفافية إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذ ان الهدفان لم يعد الإفصاح والشفافية يقتصران على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح والشفافية ليشمل المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون في اتخاذ قرارا تهم، ومن أمثلتها المعلومات المرتبطة بالتنبؤات المالية وإعداد التقارير القطاعية والمرحلية والمعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار.

وبما أن الإفصاح يعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل فعال في استرجاع ثقة المستثمرين، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال رفع مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية والمالية فقد سعت الجزائر إلى تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات الإفصاح الدولي، لذا سوف نتطرق في الفصل الثاني في دراستنا الميدانية إلى مدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي

تمهيد

نتيجة لأهمية موضوع هذه الدراسة واتساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لابد من ربط هذا الجانب (الجانب النظري) بجانب تطبيقا تها العملية (الجانب الميداني) وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث، والتي تشير إلى أن تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية المحاسبية أو الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية له تأثير إيجابي وفعال في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل، الذي يعتمد على المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي لم تهتم بها كثير من الدراسات السابقة، وكذلك بهدف اختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

لذا تحتوى الدراسة التطبيقية على قائمة تقارير مالية نبين فيها وضعية مؤسسة، ودور محافظ الحسابات في الإفصاح والشفافية في هذه المؤسسة وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- ✓ **المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة؛**
- ✓ **المبحث الثاني: الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وتقرير محافظ الحسابات ؛**
- ✓ **المبحث الثالث: دور تقرير محافظ الحسابات .**

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة

سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى هذه المؤسسة بشكل يوضح عملها ونشاطها ومحيطها ومخطط مكان التربص، وسوف تكون دراستنا حول مؤسسة" *EDIMMA*" توزيع وصيانة العتاد الفلاحي وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ✓ المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة ونشاطها ؛
- ✓ المطلب الثاني: محيط المؤسسة ومخطط مكان التربص.

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة ونشاطها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف بالمؤسسة وإلى نشاط مؤسسة *EDIMMA* وسوف نتكلم عن عنها بشكل يوضح بصور أقرب إلى هذه المؤسسة محل دراستنا.

1. تعريف بالمؤسسة

مؤسسة *EDIMMA* هي مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بولاية الوادي وهي مؤسسة اقتصادية ذات طابع تجاري، تمارس نشاط التجارة بالتجزئة للعتاد واللوازم الفلاحية، وتمارس نشاط المراقبة التقنية للسيارات، أنشأت تبعا للمرسوم رقم(827) المؤرخ في 1986/08/03 والمتعلق بإعداد هيكلة الديوان الوطني للعتاد *ONAMA*.

بعد المداولة للمجلس الشعبي الولائي 05-1986 والمؤرخ في 1986/11/23 والمتعلقة بالموافقة على إنشاء مؤسسة ولائية لتوزيع وصيانة العتاد الفلاحي، انطلقت المؤسسة في مزاولة نشاطها في 1987/01/01 والذي يتمثل في تجارة بالتجزئة للعتاد ولوازم الفلاحي وكان مقرها الأول في بلدية "قمار" إلى غاية شهر سبتمبر 1990م حيث حولت إلى بلدية "كونين" بسبب ضيق المكان لتباشر نشاطها في مقرها الجديد لمدة (04) سنوات ليتم تحويلها فيما بعد إلى منطقة صناعية "تكسبت" والتي بقيت فيها لحد اليوم وبعد إخضاع المؤسسات العمومية إلى اقتصاد السوق حولت مؤسسة إلى توزيع وصيانة العتاد الفلاحي من مؤسسة عمومية فقط إلى عمومية اقتصادية، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 96-501 المؤرخ في 1996/05/25 المتعلق بتحويل المؤسسة من عمومية إلى مؤسسة اقتصادية.

وللمؤسسة فرع بدائرة جامعة يقدم خدمات البيع للعتاد واللوازم الفلاحية للمناطق المجاورة، ومؤخرا تم تحويل المؤسسة بتسويق العتاد الفلاحي من جرارات على اختلاف أنواعها ومضخات المياه وغيرها من العتاد الفلاحي ويوجد مقر المؤسسة الأم "بالجزائر العاصمة"، وضمن سياسة التوزيع، اتخذت المؤسسة لنفسها نشاط جديد، والذي يتمثل في المراقبة التقنية للسيارات، وذلك ابتداء من 2003، بحيث تقوم هذه الوحدة بالمراقبة التقنية للمركبات بشتى

أنواعها من سيارات وشاحنات مقابل الأجر، وقد كانت المؤسسة السباقة إلى هذا النشاط في الولاية، بحيث يقصدها الزبائن من الولايات المجاورة.

2. نشاط المؤسسة: نشاط مؤسسة *EDIMMA*، نشاطها تجاريا ومن جهة أخرى خدماتي وتفصيلها كالتالي:

- ✓ **تجارية**: ذلك لاعتمادها على بيع العتاد واللوازم الفلاحية من جرارات ومضخات المياه وغيرها وكذلك قطع الغيار والزيوت؛
- ✓ **خدماتية**: وذلك لاعتمادها على نشاطها الثاني الجديد وهو المراقبة التقنية للسيارات وتعد المؤسسة الأولى في هذا المجال على مستوى ولاية "الوادي".

المطلب الثاني: محيط المؤسسة ومخطط مكان التربص

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى محيط المؤسسة ومخطط مكان التربص.

1. محيط المؤسسة

يتكون محيط المؤسسة من عدد من نقاط وهي مبين في الجدول التالي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

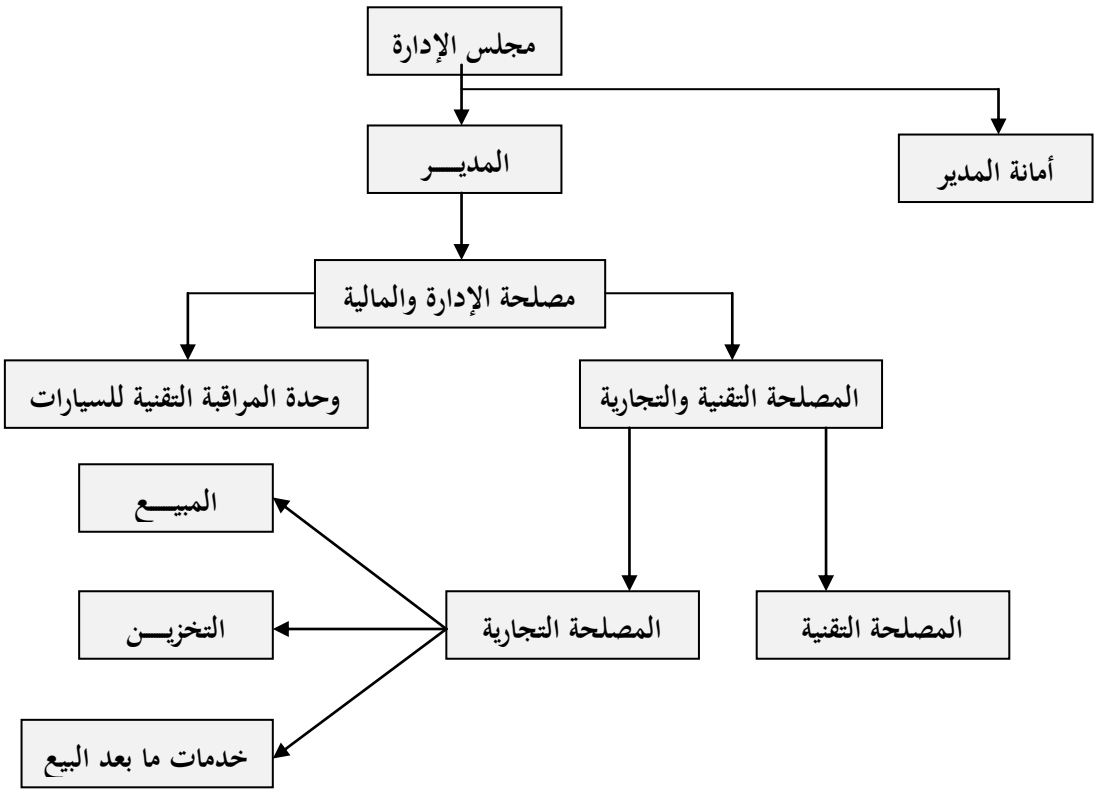

المصدر: مؤسسة توزيع وصيانة وبيع العتاد الفلاحي.

من الشكل السابق سيتم توضيح المهام الخاصة لكل مصلحة على حدا كما يلي:

- ✓ **سوق المؤسسة:** تستحوذ المؤسسة على نصيب كبير من سوق الزيوت وقطع الغيار بولاية "الوادي"، كما أنها تقوم بالمراقبة التقنية للسيارات الموجودة "بالشط"، وللمؤسسة زبائن آخرين من مناطق المجاورة مثل "تقرت" ويقصدونها قصد المراقبة التقنية لسياراتهم.

أما بالنسبة للعتاد الفلاحي فتسيطر المؤسسة على هذا السوق في ولاية فهيا الممول الوحيد له م، وللمؤسسة نصيب من الأسواق الولايات المجاورة للعتاد الفلاحي لاسيما الجرارات مثل "تبسة و تقرت".

- ✓ **مجلس الإدارة:** ويتكون هذا المجلس من (07) أعضاء من شتى مصالح المؤسسة، ويجتمع من (04) إلى (06) مرات في السنة، وذلك للنظر في التسيير الداخلي للمؤسسة، والخروج بنظرة تسييرية ناجحة، وينخب هذا المجلس لمدة (06) سنوات، ويعين فيه رئيسا لمجلس الإدارة وهو المدير العام للمؤسسة.
- ✓ **مصلحة الإدارة والمالية:** وتقوم هذه المصلحة بعدت مهام فهي المسؤولة عن الشؤون الداخلية للمؤسسة، كما تقوم بتقديم المعلومات الكافية للمدير من الناحية القانونية المتعلق بقيود اليومية، وحجم التعاملات مع البنك والضرائب، كما تقحم نظرة شاملة عن تعامل المؤسسة مع الموردين والزبائن، كما تقوم بالتسيير الإداري للعمال، ذلك بمراقبة التسيير اليومي للعمال والموظفين والعقود المبرمجة مع العمال وتسديد أجورهم.
- ✓ **مصلحة المحاسبة:** فإن هذه المصلحة تقوم بتسجيل عمليات المحاسبة التي تقوم بها المؤسسة من بيع وشراء وتقييد كل ذلك في دفتر اليومية، كما تقوم بإعداد الميزانية الافتتاحية والختامية، كما تساهم في معرفة الرسوم والمنح، وتمكن المؤسسة من معرفة حجم البضائع والسلع الموجودة داخل مخازنها.
- ✓ **المصلحة التجارية:** وهذه المصلحة هي المسؤولة عن شراء مختلف السلع من عتاد فلاحي وقطع غيار وزيوت من طرف الموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة، كما أن هذه المصلحة هي المسؤولة عن التخزين هذه البضائع بحيث تحتوي على مخزنين " مخزن قطع غيار والزيوت، ومخزن العتاد الفلاحي"، ويشرف على كل مخزن أمين المخزن الذي يتابع عملية دخول السلع وخروجها من كلا المخزنين.

والمصلحة التجاريةِ أيضا هي المكلفة بعملية البيع سواء كانوا تجار الجملة أو تجار التجزئة أو مستهلكين نهائيين، وهذه المصلحة أيضا هي المشرفة على عملية البيع والتحويل والتمويل للفرع الجامعي.

- ✓ **المصلحة التقنية:** وتشرف هذه المصلحة على تقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن، كما تشرف على عملية صيانة الآلات والمعدات الفلاحية.
- ✓ **عمال المؤسسة:** سوف نقوم برسم جدول نبين فيه عمال المؤسسة.

الجدول رقم (2-1): يمثل العمال بمؤسسة *EDIMMA* مؤسسة توزيع وصيانة وبيع العتاد الفلاحي

المنصب	العدد
رؤساء العمال	06
الإطارات المسؤولة	02
الإطارات السامية	02
الإطارات المتوسطة	05
العمال	08
المجموع	23

المصدر: مؤسسة توزيع وصيانة وبيع العتاد الفلاحي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد عمال مؤسسة *EDIMMA* توزيع وصيانة العتاد الفلاحي هو (23) عامل منهم (20) بمقر المؤسسة الاجتماعي في "تكسبت" و (03) منهم في الفرع الجامعي، كما أن المؤسسة مؤخرا أضافت (04) عمال عقود ما قبل التشغيل.

2. مخطط موقع مكان التربص

سوف نقوم برسم نبين فيه موقع مؤسسة *EDIMMA* في ولاية الوادي.

شكل رقم (2-2): مخطط موقع مكان التربص

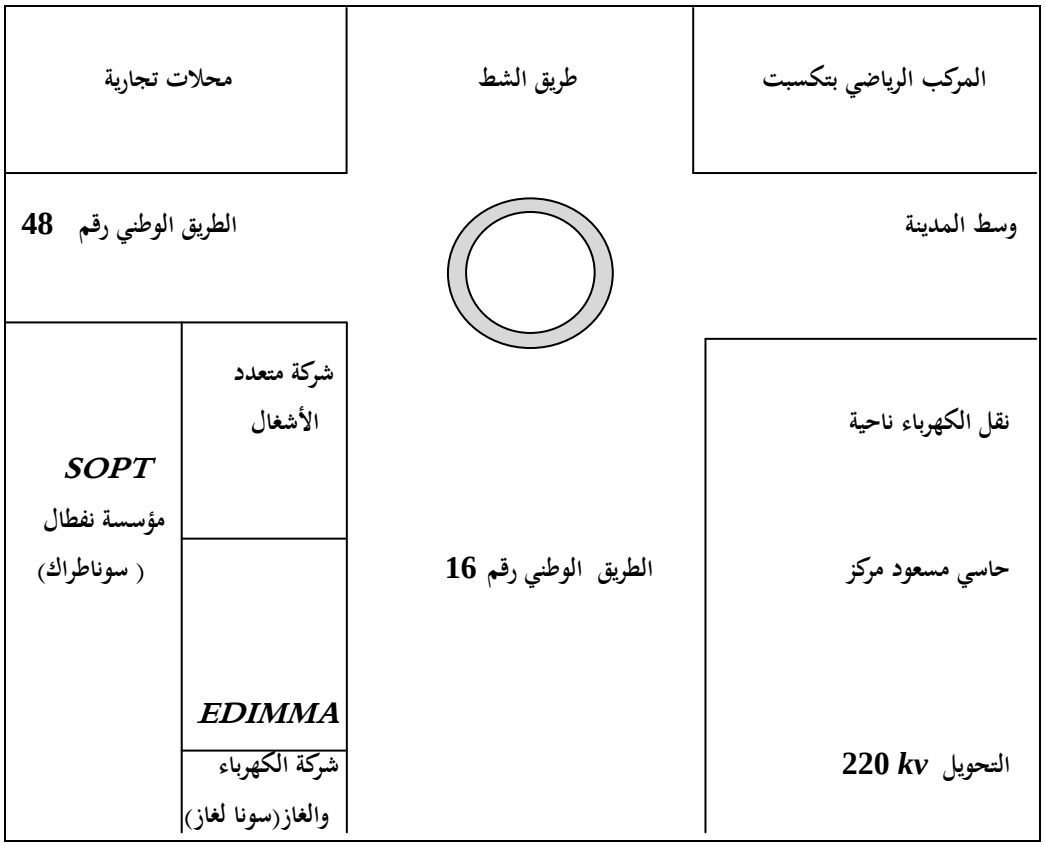

المصدر: مؤسسة توزيع وصيانة وبيع العتاد الفلاحي.

قمنا في هذا المبحث بنظر عامة عن المؤسسة محل دراستنا حيث قمنا بتعريف المؤسسة وكانت مؤسسة *EDIMMA* مؤسسة توزيع وصيانة وبيع العتاد الفلاحي، وقمنا بدراسة نشاطها وهي متكونة من عدة نشاطين تجاري وخدماتي، وتطرقنا إلى محيط المؤسسة وهو مكون من عدة مصالح، وقمنا برسم شكل يبين مكان موقع مكان التربص في ولاية "الوادي"، وسوف نقوم في المبحث الثاني بالنظر إلى القوائم والتقارير المالية لهذه المؤسسة.

المبحث الثاني: الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وتقرير محافظ الحسابات

سوف نقوم في هذا المبحث إلى التطرق إلى الإفصاح قوائم والتقارير المالية لهذه المؤسسة وإلى الإفصاح عن قائمة الميزانية وجدول الأرباح والخسائر، وإلى الإفصاح عن ميزان المراجعة، وإلى الإفصاح عن قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغييرات حقوق الملكية.

- ✓ المطلب الأول: الإفصاح عن قائمة الميزانية وجدول الأرباح والخسائر؛
- ✓ المطلب الثاني: الإفصاح عن ميزان المراجعة؛
- ✓ المطلب الثالث: الإفصاح عن قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغييرات حقوق الملكية.

المطلب الأول: الإفصاح عن قائمة الميزانية وجدول الأرباح والخسائر

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض قائمة الميزانية وجدول الأرباح والخسائر لمؤسسة *EDIMMA* وهي كتالي:

1. الميزانية: تتكون الميزانية من شقين هما الخصوم والأصول وسوف نقوم بوضع كل من ميزانية الأصول وميزانية الخصوم.

- ✓ **ميزانية العامة للأصول في 2014/12/31**

الجدول رقم (2-2): ميزانية العامة للأصول

الأصول	2014			2013
	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات وخسائر القيمة	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
الموجودات غير المتداولة				
الأصول غير الملموسة	479000	102216	376783	424683
أراضي	26240000		26240000	26240000
المباني	19708846	14846185	4862661	5390693
الأصول امتياز أخرى	38607839	36682181	1925658	1246759
الاستثمارات والأرصدة المدينة الأخرى	1500000		1500000	1500000
الأصول الضريبية المؤجلة	847590		847590	892890
مجموع الأصول الغير متداولة	87383276	51630583	35752692	35695026
الأصول المتداولة				
مخزون بضاعة	6803592	1278176	5525416	6073324
الزبائن	34932120	2254374	32677746	28403641
أرصدة مدينة أخرى	6080530		6080530	6080530
الضرائب المماثلة	1357406	1357406		1085661
الخزينة	453331		453331	1775333
مجموع الأصول المتداولة	49626981	3532550	46094430	42735745
مجموع الأصول عامة	87383276	51630583	35752692	35695062

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

✓ **ميزانية العامة للخصوم في 2014/12/31**

الجدول رقم (2-3): ميزانية العامة للخصوم

		2014	2013
رأس المال الخاص			
	رأس المال المصدر	28800000	28800000
	إعادة التقييم	4113453	4113453
	النتيجة الصافية	(-17489920)	(-17489920)
	رؤوس أموال خاصة	325463	233599
المـــجمـــوع (1)		15748896	15423533
الخصوم الغير متداولة			
	القروض المالية	2469433	2736677
	الإيرادات المؤجلة	18715053	18563397
المـــجمـــوع (2)		21184487	21300075
المطلوبات المتداولة		37963871	33894130
	موردون دائنون	1141003	1597578
	الضرائب	5808764	6215453
مـجمـوع (3)		44913639	41707162
مـجمـوع الخصوم عامة (1+2+3)		81847122	78430771

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

2. حساب الأرباح والخسائر في 2014/12/31

الجدول رقم (2-4): حساب الأرباح والخسائر*

العناوين		2014		2013	
		تدفق (بالدينار)	الائتمان (بالدينار)	تدفق (بالدينار)	الائتمان(بالدينار)
مبيعات البضائع			31259143		24923476
خدمات الإنتاج			12392195		12809410
صافي خصم المبيعات التجارية، والحسومات، تخفيض			43651338		37732886
إعانات التشغيلية			154363		
1- الإنتاج السنة					37732886
مشتريات بضاعة مباعة		27122428		20488680	
مواد الأولية		706760		685580	
لوازم الأخرى		157274		166547	
التغير في المخزون		242220		1410750	
مشتريات الدراسات والخدمات		53786		38183	
	الصيانة والإصلاح	176187		176650	
	أقساط التأمين	146644		158570	
	أجور الوسطاء والرسوم	335300		322000	
	إعلانات	173784		91590	
	السفر والبعثات وحفلات الاستقبال	671092		814319	
خدمات أخرى		383973		266019	
2- استهلاك العام		30169452		24619192	
3- العمليات ذات القيمة المضافة (1-2)			13636250		13113694
نفقات الموظفين		11288515		11271129	

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

* . أكثر توضيحا على الصفحة الموالية.

تابع لحساب الأرباح والخسائر في 2014/12/31

الجدول رقم (2-5): حساب الأرباح والخسائر

العناوين	2014		2013	
	تدفق (بالدينار)	الائتمان (بالدينار)	تدفق (بالدينار)	الائتمان(بالدينار)
الضرائب والمدفوعات المماثلة	894511		875267	
4- إجمالي الفائض التشغيلي		1453223		967297
إيرادات التشغيل الأخرى		9057		654976
مصروفات التشغيل الأخرى	143164		601205	
انخفاض قيمة	1050989		771515	
5- نتيجة التشغيل		349226		246553
النفقات المالية	13763		10935	
6- نتيجة المالية	13763		10935	
7- نتيجة العادية (5-6)		335463		238599
الضريبة المستحقة على النتيجة	10000		5000	
صافي الدخل للسنة		325463		233599

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

3. حركة المخزون في 2014/12/31

جدول رقم (2-6): حركة المخزون

العناوين	رصيد بداية السنة	حركات الفترة		موازنة نهاية العام
		مدين	دائن	
مخزون البضائع	7227762	26931835	27412310	6747287
المواد واللوازم	123737	429403	496536	56304
المجموع	7351500	27360939	27908847	6803592

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

4. نفقات الموظفين والضرائب والرسوم، وخدمات أخرى في 2014/12/31

جدول رقم (2-7): نفقات الموظفين والضرائب والرسوم، وخدمات أخرى

العناوين	المبالغ
خدمات أخرى	
نقل البضائع والنقل الجماعي	128965
البريد والاتصالات	102909
الخدمات المصرفية وما شابه	26597
المجموع (1)	258473
نفقات الموظفين	
أجور الموظفين	9397221
اشتراكات اجتماعية	1882293
نفقات الموظفين الآخرين	9000
المجموع (2)	11288515
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة على التعويض	16500
الضرائب والرسوم الغير قابلة للاسترداد على المبيعات	878011
المجموع (3)	894511
المجموع (1+2+3)	12441499

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

5. الأخرى من الإيرادات والمصروفات التشغيلية في 2014/12/31

جدول رقم (2–8): الإيرادات والمصروفات التشغيلية الأخرى

المصروفات والإيرادات الأخرى	المبالغ
أتعاب الحضور	115555
تكاليف استثنائية من إدارة الجارية	18000
الأخرى من النفقات التشغيلية الحالية	9609
المـجمـوع	143164
إيرادات التشغيل الأخرى	المبالغ
الدخل الاستثنائي من إدارة العمليات	90157
المـجمـــوع	90157

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

6. إطفاء خسائر الإدلاء بالبيانات في 2014/12/31

جدول رقم (2-9): قيم إطفاء خسائر الإدلاء بالبيانات

المواضيع المشاركات	الاستهلاك المتراكم في بداية السنة	سنة الاستهلاك (1)	عناصر خارج النقصان	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	ضريبة الاستهلاك السنة (2)
الموجودات غير الملموسة	54316	47900		102216	47900
الموجودات الملموسة	50722433	805933		51528367	805933
المـجمـوع	50776749	853833		51630583	853833

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

7. الأصول التأسيس أو تم الحصول عليها خلال السنة في 2014/12/31

جدول رقم (2- 10): الأصول إنشاء أو الحصول عليها خلال السنة

فئة (نوع من الأصول المنشأة أو اكتسبت من التفاصيل)	إجـمالـي	الضريبة على القيمة المضافة	المبلغ الصافي
شهرة المحل			
الموجودات غير الملموسة			
الموجودات الملموسة	957000		957000
المـجمـوع	957000		957000

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

8. تقرير تحليلي للمجموعة نتيجة الضرائب في 2014/12/31

جدول رقم (2- 11): تقرير تحليلي للمجموعة نتيجة الضرائب

1. صافي الدخل للفترة (قائمة الدخل)	ربح		325463
	خسارة		
2. الإعادة			
الضريبة على أرباح الشركات	الضرائب المستحقة على النتيجة		10000
	الضرائب المؤجلة (التغييرات)		
مجموع الإعادة			10000
3. الخصومات			
4. العجز السابقة (ليتم خصمها)			
العجز سنة 2013			(19469213)
مجموع العجز			(19469213)
نتيجة الضريبة (1+2+3+4)	الـربـح		
	العـجز		(19469213)

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

9. العمولات ورسوم السمسرة والإتاوات والرسوم والتعاقد، الرسوم المختلفة والرسوم مقر 2014/12/31

جدول رقم (2- 12): العمولات ورسوم السمسرة والإتاوات والرسوم والتعاقد، الرسوم المختلفة والرسوم مقرة

تعيين المستفيدين	العنـوان	رقم ضريبة	المبلغ المستلم
العبودي محمد	بوملية ديدوش موراد قسنطينة	19025050060246	187200
عوادي مصطفى ،محاسب، الجزائر،	حي المصاعبة الوادي	197639100082425	250000
دريس كمال فتحي	حي القدس الوادي	197616220123144	20000
مساوي المعلوماتية	حي 17 أكتوبر الوادي	795739010006429	25000
المـجمـوع			482200

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

المطلب الثاني: الإفصاح عن ميزان المراجعة

في ما يلي سنقوم بالإفصاح عن ميزان المراجعة وكل المعلومات المالية المتعلقة به.

الميزان العام في 2015/04/27

جدول رقم (2- 13): الميزان العام (ميزان المراجعة)

الحساب	الـعـنوان	إعادة فتح (أرصدة)		الحركة 2014/21/31-2014/01/01		المجموع الحركة 2014/12/31		الرصيد 2014/12/31	
		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
101000	رأس المال الاجتماعي		2880000.00				28800000.00		28800000.00
106100	الاحتياط قانونية		400000.00				400000.00		400000.00
106200	الاحتياطي القانوني		13495.00				13495.00		13495.00
106400	الاحتياط الإختياري		3699958.68				3699958.68		3699958.68
110000	الأرباح المحتجزة	14929038.75		233599.43		14929038.75	14929038.75	233599.43	14929038.75
115	تقرير جديد	279481.25				279481.25		279481.25	
120000	ربح السنة		233599.43	233599.43		233599.43	233599.43		
122100	مساهمات من شركات زميلة		8289459.65				8289459.65		8289459.65
132200	صندوق آخر		60702377.85				60702377.85		60702377.85
133	الأصول الضريبية المؤجلة	892890.00				892890.00		892890.00	
133000	الأصول الضريبية المؤجلة			45299.88				45299.88	45299.88
153	أحكام المعاشات		3571650.00				3571650.00		3571650.00
153000	أحكام لمعاشات والتزامات مماثلة			151656.12			151656.12		151656.12
164100	القروض		146053.25		36513.25	36513.25	146053.25		109540.00
164200	قروض كوينين		2191943.59		230730.90	230730.90	2191943.59		
164300	قروض جامع		398681.00				398681.00		398681.00
204000	الكمبيوتر والبرامج ذات الصلة	479000.00				479000.00		479000.00	
211000	أراضي	26240000.00				26240000.00		26240000.00	
213100	مباني	19540862.00				19540862.28		19540862.28	
213210	تجهيز معدات المحراث	8277.49				8277.49		8277.49	
213220	نفط الجنوب الأثاث تجهيز	159706.65				159706.55		159706.55	
215100	معدات الورش	2992573.20				2992573.20		2992573.20	

215200	معدات المراقبة التقنية	8598731.20		860000.00		8598731.20		8598731.20	
215210	تلئيف							860000.00	880000.00
215300	معدات طبية	1147868.25						1147868.25	1147868.25
218100	معدات النقل	8192707.18						8192707.18	8192707.18
218200	معدات المكتب	2575957.87		52000.00	200.00			1625383.53	1625383.53
218210	معدات المكتب			45000.00			200.00	2627957.87	2627575.87
218230	جهاز حاسوب 600 HP	12517818.61						45000.00	45000.00
218300	تثبيت المشهد	1500000.00						12517818.61	12517818.61
261000	النتر الفتيات		54316.67		47900.00			1500000.00	1500000.00
280400	إطفاء برامج الكمبيوتر وما يتصل بها		12628957.90		528032.04		102216.67		102216.67
281300	تسجيل الموظفين المطفأة		1563127.12				13156929.94		13156989.94
281320	إطفاءات تجهيز شركة نفط الجنوب		8275.49				1563127.12		1563127.12
281321	إطفاء مويي تجهيز شركة نفط الجنوب		117792.76				82275.49		8275.49
281322	معدات الورش		2974080.78		6000.00		117792.76		117792.76
	المجموع العام	104195296.16	81288999.26	1467843.58	1051182.47	105653139.74	82340181.73	104918496.73	81605538.72

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

تابع للميزان العام (ميزان المراجعة)

جدول رقم (2- 14): الميزان العام (ميزان المراجعة)*

الحساب	العنوان	إعادة فتح (أرصدة)		الحركة 2014/21/31-2014/01/01		المجموع الحركة 2014/12/31		الرصيد 2014/12/31	
		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
281810	النقل حصيرة المطفأة	104196.16	81288999.26	1457843.58	1051.182.47	105653139.74	82340181.73	104918496.73	81605538.72
281820	المكاتب المتنقلة المطفأة		8373737.95				8373737.95		8373737.95
2818200	المكاتب المتنقلة		1497618.46		17962.00		1515580.46		1515580.46
281821	مكتب حصيرة		9406.67		2080.00		11486.67		11486.67
2818210	مكتب مويي		2512858.70		44334.30		2557193.00		2557193.00
281822	مويي تجهيز شركة نفط الجنوب		29800.00		16800.00		46600.00		46600.00
281830	أمان المطفأة وتركيب		40865.42				40865.42		40865.42
300101	المخزون المحرك	3276363.37	11470591.93		152230.51		11622822.44		11622822.44
300102	المخزون لومبارد	275295.45		1158558.17	102723.96	4434921.54	1025723.96	3409197.58	
300104	مخزون هولندي	3737.00			6964.49	280180.65	216.46	273.438.91	
300107	مخزون روجيغني	2164.60				3737.00		3737.00	
300110	مخزون كلاسيكي	1334.24			2424969.60	2164.60		1948.00	
300111	مخزن كوتيمي	11124.00			107028.52	1334.24	2424969.60	1334.24	
300113	مخزون بنيتي	808890.10	690.00		203.74	11124.00	107028.52	11124.00	
300114	مخزون شحن	41427.86		2193798.20		3002688.30	203.74	577718.70	
300115	مخزون متداول	46282.69		103650.00		145077.86	3561.46	38049.34	
300117	مخزون مختلف	553178				46282.69		46078.95	
300118	مخزون كأدوات			101700.00		654878.98		651317.49	
300119	مخزن i.m.t	11106.81		58200.00		85200.00		58200.00	
300121	مخزون أمر	10764.00			2923.91	11106.81		11106.81	
300122	مخزون مزاد	55720.00	10226558.89		2500.00	10764.00		10764.00	
300124	مخزون سوناكوم				200.00	10000.00	2923.91	10000.00	
300125	ماسي فيرغسون	29800.00		420.00	23241720.25	56140.00	2500.00	56140.00	

* باقي ميزان المراجعة في الملحق رقم 2 ، من صفحة 3 إلى 7.

300600	تسليم مختلف	29800.00		85098.25	547780.00	85098.25	200.00	82174.34	
300605	مخزون لحام			10150.00	47661.92	39950.00	23951640.13	37450.00	
302201	مخزون	1261535.60		200.00		200.00	887234.26		
304995	مخزون مغيكول	499454.26		22690104.53	45540.00	23951640.13	147042.91	709919.88	
305401	مخزون النفط / الشحوم	4866.31		387780.00	174454.96	887234.26	44536.96	339454.26	
3120	مخزون تشهير	44536.96		142176.92		147042.91	45540.00	99380.99	
312000	مخزون lubrif Carbi	45540.00			46744.00	44536.96	185494.96	44536.96	
313000	مخزون lubrif Carbi				142634.11	45540.00	1800.00		
314	مخزون بطاقة ذكية	46744.00		185494.96	5988.90	185494.96	46744.00	10350.00	
314000	مخزون نسيج صوفي الفرن	24478.80		800.00			178685.59	1800.00	
3141	مخزون نسيج صوفي الفرن	5988.90				46744.00	5988.90		
314100	مخزون enacat			154206.79	81174.90	89278.10	89278.10	36051.48	
380000	شراء مخزون	1676.20		87601.90	68550.00	68550.00	68550.00		
	المجموع يشير إلى	111547486.94	105236588.59	68550.00	29261987.03	140434819.92	134486555.42	111722089.16	105773824.56

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

المطلب الثالث: الإفصاح عن قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغييرات حقوق الملكية

سوف نتطرق في هذا إلى قائمة تدفقات الخزينة وإلى قائمة تغييرات حقوق الملكية والإفصاح عنهما وسوف نقوم أيضا بتحليل كلا منها على حدا.

1. قائمة تدفقات الخزينة : حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، يوجد أسلوبان لإعداد قائمة تدفقات الخزينة وهما الأسلوب المباشر و الأسلوب غير المباشر.

✓ **قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة:** لكي يتم إعداد قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة يجب تحديد التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن و تحديد المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين كما يلي:

جدول رقم (2-15): تحديد التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن

البيان	2013	2014
المبيعات	21085135.78	24923476.08
+ رصيد الزبائن في بداية السنة	-	3427911.00
– رصيد الزبائن في نهاية السنة	-	2100000.00
= التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	21085135.78	26251387.08

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير المالية للمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي.

جدول رقم (2–16): تحديد المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين

البيان	2013	2014
تكلفة المبيعات ومصارف المستخدمين	36194605.28	35513221.86
– مخزون أول المدة	17710593.92	26650062.07
+ مخزون أخر المدة	26650062.07	28384879.53
+ رصيد الموردين في بداية السنة	8717633.41	21674753.18
– رصيد الموردين في نهاية السنة	21674753.18	31570621.39
= المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	32177037.66	27352171.11

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير المالية للمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي .

جدول رقم (2-17): قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة

البيـــــان	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل		
+ التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	21085135.78	26251387.08
– المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	(32177037.66)	(27352171.11)
– الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	(13410616.48)	(11484890.46)
– الضرائب عن النتائج المدفوعة	(5000.00)	(5000.00)
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	(24507518.36)	(12590674.49)
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	–	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل (أ)	(24507518.36)	(12590674.49)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
• الفرق بين المسحوبات و التحصيلات عن اقتناء و التنازل عن التثبيتات المعنوية	-	-
• الفرق بين المسحوبات و التحصيلات عن اقتناء و التنازل عن التثبيتات العالية	-	-
• الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
• الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	(24507518.36)	(12590674.49)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في عقاب إصدار أسهم	-	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-	-
التحصيلات المتأتية من الإقراض	-	-
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(2736677.84)	(2888556.54)

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	(27244196.2)	(15479231.03)
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	(51751714.56)	(40660580.01)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير المالية للمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي

✓ **قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة:** انطلاقا من تقارير الم الية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي لسنة 2013 و 2014 تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (2-18): قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة

البيان	2014	2013
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية	(17489920)	(17489920)
تصحيحات من أجل:		
+ الإهتلاكات والأرصدة	(552058750)	(552058750)
– الفوائد المدينة	(11294823.20)	12809410.56
– تغير الضرائب المؤجلة	(844756.00)	(892890.00)
– تغير المخزونات	3892327.17	(6073324.40)
– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	30197252.00	33894130.64
– تغير الموردين والديون الأخرى	(6165051.82)	(6215453.74)
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	(359144.88)	(1597578.42)
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	523035353.39	537624375.4
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل (أ)	523035353.39	537624375.4
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
• الفرق بين المسحوبات و التحصيلات عن اقتناء و التنازل عن التثبيتات المعنوية	11091901.88	1100784.03
• الفرق بين المسحوبات و التحصيلات عن اقتناء و التنازل عن التثبيتات العالية	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار(ب)	534127255.2	538725159.4

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-	-
التحصيلات المتأتية من القروض	2469433	2736677
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل(ج)	536596688.2	541461836.4
تغيرات أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)	1593759297	1130495721

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير المالية للمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي.

2. قائمة تغيرات حقوق الملكية: انطلاقا من تقارير المالية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي لسنة 2013 و 2014 تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (2-19): قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنوات 2013 و 2014

العناوين	رأس مال المؤسسة	أرباح محتجزة	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات	المجموع
الرصيد في 2013/12/31	28800000	14929038.75	4113453	4113453.58	51955945.33
✓ توزيعات الأرباح	–	–	–	–	–
✓ إعادة تقييم التثبيتات	–	–	–	–	–
✓ التغير في الاحتياطات	–	–	–	–	–
✓ تغير علاوة الإصدار	–	–	–	–	–
✓ تغير فارق التقييم	–	–	–	–	–
✓ صافي ربح الفترة	(17489920)	–	–	–	(17489920)
الرصيد في 2014/12/31	28800000	233599.43	4113453	4113453.58	37260506.01
✓ توزيعات الأرباح	–	–		–	–
✓ إعادة تقييم التثبيتات	–	–		–	–
✓ التغير في الاحتياطات	–	–		–	–
✓ تغير علاوة الإصدار	–	–		–	–
✓ تغير فارق التقييم	–	–		–	–
✓ صافي ربح الفترة	(17489920)	–		–	(17489920)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير المالية للمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي.

تطرقنا في هذا المطلب إلى الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وكانت فيها قائمتان قائمة مباشرة وقائمة غير مباشرة، وتطرقنا أيضا إلى قائمة تغيرات حقوق الملكية، أما في المطلب الموالي سوف نتكلم عن الإفصاح عن التقارير المالية الأخرى.

المبحث الثالث: دور تقرير محافظ الحسابات

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقرير محافظ الحسابات حول الأصول وخصوم المؤسسة وإلى تقارير مالية أخرى، وأيضا إلى تقييم مستوى الإفصاح ودور تقارير محافظ الحسابات عن التقارير المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تقرير محافظ الحسابات حول أصول المؤسسة

بعد قيام محافظ الحسابات بحفص القوائم المالية والتي تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج وغيرها، حيث يقوم بمراجعة كل مجموعة على حدا، وقبل البدء في عملية الفحص يجب عليه التطرق إلى الإجراءات التالية:

- ✓ القيام بالإجراءات تمهيدية لمراجعة الحسابات؛
- ✓ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفحص الحسابات.

1. تقرير حول الأصول : وبعد قيام محافظ الحسابات بالإجراءات السابقة فإنه يقوم بإعداد تقريره موضحا فيه كل التحفظات الخاصة بهذه المراجعة، وسوف نتطرق إلى تقارير محافظ الحسابات وهي كالتالي:

1.1. حسابات الأصول

1.1.1.حسابات الأصول غير المتداولة الثابتة

جدول رقم (2- 20): حسابات الأصول غير المتداولة الثابتة

التسمية	المبالغ من 31/12/2014	المبالغ من 31/12/2013	تطور في 31/12/2014	
			القيمة	المعدل(%)
الأصول غير الملموسة	479000.00	479000.00	0.00	%
أراضي	26240000.00	26240000.00	0.00	-
مباني	19708846.32	19708846.32	166000.00	-
الأصول المادية الأخرى	37526039.84	37526039.84	125000.00	-
الأصول المالية	1500000.00	1500000.00	0.00	%
الأصول الضريبية المؤجلة	892890.00	844756.00	48134.00	-
إجمالي الأصول الخام	86471776.16	86132642.16	339034.00	%
الاستهلاك / انتكاسات	5077649.90	50149636.55	1050766.76	%
مجموع صافي الأصول	35695026.22	35983005.61	(859766.76)	%

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي.

في نهاية سنة 2013 يظهر جانب الأصول بم بلغ قدره 86471776.16دج بزيادة الإجمالية تقدر بقيمة 339034.00دج من رصيد السنة المالية 2012، هذا التطور من خلال:

- ✓ المقتنيات الجديدة للشركة بمبلغ قدره 291000.00 دج؛
- ✓ والتغير في الضرائب المؤجلة بمبلغ قدره 48134.00 دج.

2.1.1. نتائج المراجعة للحسابات

جدول رقم (2- 21): مراجعة للحسابات

التسمية	القيم المادية	القيمة الدفترية	التغيرات	
			سلبية	ايجابية
أراضي	26240000.00	26240000.00	0.00	-
مباني	19540862.22	19540862.22	0.00	-
معدات الأجهزة	8277.46	8277.46	0.00	-
معدات الأثاث	159706.55	159706.55	0.00	-
معدات الورشة	2992573.20	2992573.20	0.00	-
معدات المراقبة التقنية	8598731.20	8598731.20	0.00	-
معدات مكافحة الحريق	1147868.25	1147868.25	0.00	-
معدات النقل	8192707.18	8192707.18	0.00	-
أثاث المكتب	1623143.53	1625383.53	2240.00	-
معدات المكتب	2581397.98	2575957.87	5440.00	-
تخطيط والمرافق	12517818.61	12517818.61	0.00	-
مجموع	83603086.16	83610766.16	7680.00	

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التغير في هذه التثبيتات لم يمس إلا أثاث المكتب ومعدات المكتب، وكانت التغيرات سلبية أي بمعنى القيمة الدفترية أكبر من القيمة المادية.

3.1.1. حسابات الأصول المتداولة

جدول رقم (2-22):المخزون والعمل

التسمية	المبالغ من 31/12/2014	المبالغ من 31/12/2013	تطور في 31/12/2014	
			القيمة	المعدل (%)
البضائع	7227762.88	5072230.65	2155532.23	% 42
المواد واللوازم	123737.90	9829072.9	25465.00	% 26
مجموع المخزون الخام	7351500.78	5170503.55	2180997.23	%42
انخفاض قيمة المخزونات	1278176.38	1278176.38	0.00	%
مجموع صافي المخزون	6073324.40	3892327.17	2180997.23	%42

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

4.1.1. ذمم مدينة ووظائف المماثلة

جدول رقم (2- 23): ذمم مدينة ووظائف المماثلة

التسمية	المبالغ من 31/12/2014	المبالغ من 31/12/2013	تطور في 31/12/2014	
			القيمة	المعدل (%)
الذمم المدينة (عملاء)	30658015.25	29828589.42	2477291.42	%
ذمم مدينة أخرى	5397783.54	4503982.41	1236637.41	%
الضرائب المماثلة	108566.57	836015.59	(1916857.00)	%
إجمالي حسابات طرف ثالث	37141461.02	35168587.42	1797071.83	%
قيم خسارة	2254374.14	2254374.14	0.00	%
مجموع صافي حسابات طرف ثالث	34887086.88	32914213.28	1797071.83	%

المصدر : التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

5.1.1. توافر واستيعابها (البنوك)

جدول رقم (2–24): توافر واستيعاب (البنوك)

التسمية	المبالغ من 31/12/2013	المبالغ من 31/12/2012	تطور في 31/12/2013	
			القيمة	المعدل (%)
الاستثمار المالية الحالية وغيرها	0.00	0.00	0.0	%
الخزينة	-	-	-	-
حساب بنك BADR	1245483.13	72590.78	1172892.35	-
حساب بنك 236	0.00	0.00	-	-
حساب CPA	526617.17	274094.09	252523.05	-
حساب BDL	3233.48	3233.48	0.00	-
حساب CNMA	0.00	-	-	-
صفة صندوق	0.00	-	-	%
مجموع حساب توفر واستيعابها	1775333.75	381254.36	1394079.39	%
القيمة خسارة	0.00	0.00	-	%
مجموع حساب توفر واستيعابها	1775333.75	381254.36	1394079.39	%

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

المطلب الثاني: تقرير محافظ الحسابات حول خصوم المؤسسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض تقرير محافظ الحسابات حول مجمل خصوم المؤسسة .

1.حسابات الخصوم

1.1. رأس المال الخاص

جدول رقم (2-25): حسابات الخصوم

التسمية	المبالغ من 31/12/2014	المبالغ من 31/12/2013	تطور في 31/12/2014	
			القيمة	المعدل(%)
رأس المال المصدر	28800000.00	28800000.00	-	%
أقساط التأمين والاحتياطيات	4113453.68	4113453.68	-	%
النتيجة الصافية	233599.43	1295917.57	(721698.40)	%
رؤوس أموال أخرى جديد	(17723520.00)	(19019437.57)	2017615.97	%
المجموع	15425533.11	15189933.68	15189933.68	%

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

2.1. الخصوم غير المتداولة

جدول رقم (2-26): الخصوم غير المتداولة

التسمية	المبالغ من 31/12/2013	المبالغ من 31/12/2012	تطور في 31/12/2013	
			القيمة	المعدل(%)
القروض المالية	2736677.84	2888556.54	(151879.00)	
منتجات أحكام المسجلة للتقدم	18563397.50	18370861.50	+192536.00	%0
المجموع	21300075.34	21259418.04	40657.30	%

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

3.1. الخصوم المتداولة

جدول رقم (2-27): الخصوم المتداولة

التسمية	المبالغ من 31/12/2014	المبالغ من 31/12/2013	تطور في 31/12/2014	
			القيمة	المعدل(%)
حسابات دائنة	33894130.64	30197252.00	3696878.64	%
الضرائب	1597578.42	359144.88	1238433.54	%
الخصوم الأخرى	6215453.74	6165051.82	50402.22	%
خزينة الخصوم	0.00	0.00	-	%
مجموع الحساب الثالث الخام	41707162.80	36721448.70	4985714.10	%
القيمة خسارة	-	-	-	%
مجموع صافي الحساب الثالث	41707162.80	36721448.70	4985714.10	%0

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

4.1. نتائج حسابات المصاريف

جدول رقم (2-28): نتائج حسابات المصاريف

الحساب	العناوين	2014	2013	التغيير	%
60	مشتريات استهلكت	22789742.11	19767072.72	11050955.26	-
61	مواد ولوازم مستهلك	357520.81	563242.95	182949.03	-
62	مواد ولوازم مستهلك الأخرى	1471929.57	1258966.44	(767940.69)	-
63	مصاريف المستخدمين	11271129.20	10589745.78	(181696.25)	-
64	الضرائب والرسوم	875267.00	701124.60	144828.66	-
65	مصروفات التشغيلية الأخرى	601205.92	190067.26	(2865147.65)	-
66	النفقات المالية	109953.97	13144.77	(203743.91)	-
68	خسارة انخفاض قيمة	627113.39	1634041.43	(1770690.54)	-
69	الضرائب على الدخل	5000.00	5000.00	-	-
مجموع المصاريف		38154263.97	34722405.57	5594503.23	-

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وبيع وصيانة العتاد الفلاحي

5.1. حسابات المنتجات

جدول رقم (2-29): حسابات المنتجات

الحساب	العناوين	2014	2013	التغيير	%
700	مبيعات بضاعة	24923476.08	21085135.78	3838340.30	%18
706	الفوائد	12809410.56	11294823.20	1514587.26	%13
74	المنح	0.00	0.00	-	-
75	المنتجات مالية	654976.76	2722673.79	(2067697.03)	-
78	ايردات انخفاض القيمة	0.00	915263.25	915263.25	-
مجموع المنتجات		38387863.40	36018323.52	2369539.88	%07

المصدر: التقارير المالية للمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي

تطرقنا في هذا المطلب إلى القوائم والتقارير المالية لمؤسسة وصيانة العتاد الفلاحي، حيث قمنا بعرضها متتالية وسوف نتطرف في المطلب الموالي إلى الإفصاح عن قائمة التدفقات الخزينة وقائمة تغييرات حقوق الملكية.

المطلب الثالث: التقارير المالية الأخرى الملحقة بتقرير محافظ الحسابات

انطلاقا من تقارير المالية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي لسنة 2013 و 2014 وحسب المعطيات المتوفرة لدينا تم إعداد التقارير التالية:

1. تقرير المالي للرقابة الداخلية

يقوم بالمراقبة الداخلية لمركز توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي محافظ الحسابات، وتكون المراقبة عن طريق الإرسال الإلكتروني، تقوم *EDIMMA* بإرسال التقارير المالية عبر الإرسال الإلكتروني ويقوم بمراجعتها في اليوم ذاته ، إذا وجد خطأ في أحدى هذه التقارير يقوم بإرجاعها عبر الإرسال الإلكتروني وطلب تصحيح الخطأ [1].

2. تقرير مجلس الإدارة

حققت مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي أرباحا صافية تقدر بـ 233599.43 دج في سنة 2014 مقابل 1295917.51 دج فقط في سنة 2013 وقد بلغ رقم أعمال 28800000 دج خلال سنة 2014 هذا الرقم الأعمال لم يتغير خلال السنتين.

أما إنجازات مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي خلال سنة 2013 و2014 المتعلق المشتريات والمبيعات و يتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (2-30): مشتريات سنة 2014 مقارنة بسنة 2013

البيان	مشتريات سنة 2014	مشتريات سنة 2013	التطور %
بضاعة	7227762.88	5072230.65	%17.52
مواد ولوازم	123737.90	9829072.9	%0.25
القيمة (بالدينار جزائري)	7351500.78	5170503.55	%17.77

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عن مقابلة (2015/03/25)

من خلال الجدول، نلاحظ أن كمية المشتريات لسنة 2014 بلغت 7351500.78 وفي سنة 2013 بلغت 5170503.55 ومن خلال هذا نلاحظ أن قدرت الزيادة بمعدل 17.77% من خلال المقارنة بين السنتين.

الجدول رقم (2-31): مبيعات سنة 2014 مقارنة بسنة 2013

البيان	مبيعات سنة 2013	مبيعات سنة 2014	التطور %
القيمة (مليون دينار)	21085135.78	24923476.08	%18

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عن مقابلة (2015/03/25).

من خلال الجدول، نلاحظ أن كمية المبيعات لسنة 2014 قد بلغت 24923476.08 مقارنة بسنة 2013 التي بلغت 21085135.78، كما أن معدل الزيادة في المبيعات بلغ 18% من خلال المقارنة بين السنتين.

[1]. بناءا على مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

3. التقرير المالي عن الموارد البشرية

الرأس المال البشري هو مركز التطور وحجر الزاوية في المؤسسة إذ أنه يمكنها من اكتساب موقع قوي في السوق، كما أن عدد العمال في مؤسسة توزيع وصيانة وبيع العتاد الفلاحي بالوادي قد بلغ 23 عاملا، مشكل كالتالي:

جدول رقم(2-32) : نسب عدد العمال المؤسسة

المنصب	العدد	النسبة %
رؤساء العمال	06	%26.09
الإطارات المسؤولة	02	%8.69
الإطارات السامية	02	%8.69
الإطارات المتوسطة	05	%21.74
العمال	08	%34.79
المجموع	23	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن فئة العمال بلغت 34.79% فهي تمثل أكبر نسبة وتليها فئة رؤساء العمال التي تبلغ نسبتها 26.09% ثم تأتي فئة الإطارات المتوسطة التي تبلغ نسبتها 21.74% ثم تليها فئتي الإطارات السامية والإطارات المسؤولة التي تبلغ نسبتهما وهي متساوي بـ 8.69% ، هذا يبين أن المؤسسة تعتمد في عملها العمال.

المطلب الرابع: تقييم مستوى الإفصاح ودور تقارير محافظ الحسابات عن التقارير المالية للمؤسسة

من خلال دراستنا إلى الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية والتقارير الكلية والجزئية لمحافظ الحسابات لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي، ومن خلال تقييمنا لدرجة الإفصاح ومستوى الشفافية، لاحظنا ما يلي:

1. تقييم مستوى ودرجة الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسة محل الدراسة

بأن المؤسسة قامت بالإفصاح عن معلومات حول تطور النشاط الاقتصادي للمؤسسة ، ومساهمة المؤسسة في التنمية المحلية، وقامت المؤسسة بالإفصاح أيضا عن مختلف السياسات الضريبية المتبعة، والإفصاح الذي يتعلق بمنافسة المؤسسة للمؤسسات المماثلة في نفس القطاع والإستراتجية المسطرة من طرفها والأهداف العامة المتعلقة بها، وأثر الإستراتجية في النتائج الحالية، ولاحظنا أيضا بأن المؤسسة قامت بالإفصاح عن الصعوبات التي واجهت المؤسسة في توجيه الإستراتجية وتحقيق الأهداف والطاقة الإنتاجية في شكل كمي وصفي ، وأفصحت المؤسسة أيضا عن قائمة أعضاء مجلس الإدارة ومختلف الموظفين والعمال، وتوضيح جميع وظائفهم، و تصنيف المديرين إلى تنفيذيين أو غير تنفيذيين والصفات الشخصية للمدرين ، والوظائف التي يشغلها المدرون التنفيذيون، وقامت المؤسسة أيضا بتقديم

إفصاحات تتعلق بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة محاولتا منها دعم وتعزيز الشفافية حول قوائمها المالية، والإفصاح عن مؤهلات أعضاء لجان المراجعة وخبراتهم، وتم الإفصاح عن حجم وكمية الإنتاج مصنفاً وفقاً للمنتجات بمختلف أنواعها ونوعية الخدمات المقدمة، من صيانة ومراقبة تقنية إلى تغيير إصلاح قطاع الغيار، وأفصحت عن قيمة المبيعات والإيرادات المحصلة المقدمة المختلفة، و تصنيف المنتجات المباعة جغرافياً وفقاً للعملاء الرئسيين والفرعيين للمؤسسة، ونسب تطور المبيعات، وقدمت تفسيرات لنسب تطور الإنتاج والمبيعات وتغيرها مقارنة المبيعات والمنتجات الفعلية المخططة والمقدرة، وتقديم تفسيرات لتغير في تكلفة المنتجات المباعة، وتفسيرات لتغير في الربح الإجمالي.

ولاحظنا بأن المؤسسة قامت بالإفصاح على الهيكل المالي والتمويلي، ودرجة السيولة وتحليلات للمنافسة والحصة السوقية ، و معلومات عن الأداء في السنوات الأخيرة بالإفصاح في شكل رسوم وأشكال بيانية ، ووصف لشبكات تسويق المنتجات و معلومات عن المشاريع الاستثمارية ، و مكفآت أعضاء مجلس الإدارة و مختلف العمال والموظفين، وعدد العمال في السنوات الأخيرة وتصنيفهم حسب المعلومات الديمغرافية (ال عمر، الجنس، المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة المهنية ...الخ)، والرواتب والأجور لجميع فئات العمال والموظفين، و سياسة التدريب والتأهيل العاملين، وإنتاجية العامل الواحد في المؤسسة، و بيان بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ، والإفصاح عن العوامل والأثر المحتمل لإستراتيجية التي يمكن أن تؤثر في الأداء المستقبلي للمؤسسة، والنفقات الرأسمالية المخططة ، ونفقات البحث والتطوير المخططة ، و التنبؤ بإيرادات المبيعات والأرباح والحصة السوقية المستقبلية المحتملة، والإ فصاح عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح، وملخص عن النتائج المالية للسنوات الخمس الأخيرة.

2. إجراءات محافظ الحسابات بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة

سنعرض في ما يلي الخطوات والإجراءات التي قام بها محافظ الحسابات لإعداد تقارير المراجعة المتعلقة بالمؤسسة محل الدارسة، كما يلي:

قام محافظ الحسابات بمجموعة من الإجراءات لتنفيذ برنامج المراجعة الموضوع من طرفه ، وإجراءات المراجعة هي عبارة عن الوسيلة التي من خلالها يقوم محافظ الحسابات بتنفيذ عملية المراجعة فعليا ، وهذه الإجراءات متروكة لتقدير المراجع يختار ما يراه ضروريا ومناسبا من إجراءات في سبيل تحقيق أهداف المراجعة.

1.2. إجراءات التحقق من الأصول: تتمثل الإجراءات المرتبطة بالتحقق من الأصول فيما يلي:

1.1.2. إجراءات التحقق من الأصول الثابتة

- ✓ **التحقق من الوجود الفعلي للأصل الثابت:** قام محافظ الحسابات بعملية الجرد وذلك من خلال تواجده في مكان الجرد والإطلاع على كشوف جرد الأصول الثابتة ، ومقارنتها بما هو مسجل في الدفاتر والسجلات هذا في

حالة ما إذا كان الأصل متواجد بالمؤسسة ، أما إذا كان الأصل في حيازة الغير كأن تكون المؤسسة قد أجرت بعض أصولها للغير لعدم حاجتها لها ، فيتعين على محافظ الحسابات الحصول على شهادات من الغير لتأكيد ذلك.

- ✓ **التحقق من ملكية المؤسسة للأصل الثابت:** وجود الأصل بالمؤسسة لا يعني بالضرورة امتلاكه من طرف المؤسسة وبالتالي على محافظ الحسابات أن يتأكد من ملكية المؤسسة للأصول الظاهرة بميزانيتها، وذلك عن طريق القيام بالإجراءات التالية:

أ. الإطلاع على فواتير وعقود الشراء بالنسبة للآلات والمعدات والتجهيزات؛

ب. الإطلاع على مستندات الملكية فيما يخص الأراضي والمباني؛

ت. الإطلاع والتحقق من عقود الملكية بالنسبة للعتاد.

بالإضافة إلى الحصول على شهادات من جهات رسمية تثبت عدم وجود رهونات على استثمارات .

- ✓ **التحقق من تقييم الأصل الثابت:** من المعروف أن الأصول الثابتة تقيم بتكلفة شرائها والمتمثلة في ثمن الشراء مضافا إليه مصاريف الشراء والصيانة والتركيب ، وعلى محافظ الحسابات التأكد من صحة تقييم الأصل الثابت وذلك من خلال قيامه بالإجراءات التالية:

أ. الإطلاع على مستندات وعقود الشراء التي تبين ثمن شراء الأصل الثابت؛

ب. فحص جميع المستندات التي تبين المصاريف المرتبطة بجعل الأصل صالح للاستعمال لأول مرة؛

ت. فحص أعباء الإهتلاك.

- ✓ **التحقق من وجود أية حقوق للغير على الأصل الثابت:** تستخدم بعض الأصول الثابتة كضمان لحصول المؤسسة على قروض طويلة الأجل ، وبالتالي على محافظ الحسابات التأكد من عدم وجود أية حقوق للغير على الأصول الثابتة ، وذلك من خلال الإطلاع على عقود القروض ونشرات إصدار السندات للتعرف على الضمانات المنصوص عليها للحصول على تلك القروض والسندات ، وإذا تحقق المراجع من وجود مثل تلك الحقوق عليه أن يذكر ذلك في تقريره.
- ✓ **التحقق من الدقة المحاسبية:** ويقصد به مطابقة المجموع الحقيقي للأصول الثابتة مع ما هو موجود بدفتر الأستاذ الذي يخصها.
- ✓ **التحقق من سلامة العرض في الميزانية:** وذلك عن طريق التأكد مما يلي:

أ. إظهار الأصول الثابتة في مجموعة مستقلة في الميزانية،

ب. إظهار الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مخصوما منها مجموع الاهتلاك.

التحقق من استمرار منفعة الأصل: ويقصد به تأكد محافظ الحسابات من أن الأصول الثابتة لازالت تستخدم في الإنتاج وأن خدماتها لازالت على نفس القدر من الكفاءة والفعالية ، التحقق من الأصول التي حازت عليها المؤسسة خلال السنة محل المراجعة والأصول الثابتة التي تم الاستغناء عنها.

2.1.2. إجراءات التحقق من المخزون السلعي: يتم القيام بإجراءات مراجعة المخزون السلعي عن طريق الملاحظة والاختبار والتحقق، ومن هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

- ✓ حضور وملاحظة الجرد الفعلي للم؛
- ✓ اختبار الكمية والأسعار؛
- ✓ فحص جودة الأصناف؛
- ✓ مقارنة نتائج الجرد الفعلي مع الأرصدة الظاهرة ببطاقات المخزون؛
- ✓ مراجعة المشتريات والمبيعات؛
- ✓ التحقق من البضاعة في المخازن؛
- ✓ فحص أسعار التكلفة وطريقة التسعير؛
- ✓ حساب معدل دوران المخزون؛
- ✓ مراجعة الإجراءات المتبعة بالنسبة لجرد المخزونات؛
- ✓ التحقق من سلامة التسجيل في القوائم المالية.

3.1.2. إجراءات التحقق من حسابات المدينين

- ✓ التحقق الحسابي والمستندي من رصيد المدينين الظاهر بالميزانية وذلك عن طريق القيام بالإجراءات التالية:

أ. تتبع العمليات الخاصة بالمدينين من القيد الأولي إلى الترصيد في ميزان المراجعة والميزانية؛

ب. التحقق من المستندات التي تثبت عملية البيع، الفاتورة، أمر البيع...الخ؛

ت. التحقق من مجاميع يومية المبيعات ومن صحة ترحيلها إلى دفتر الأستاذ والدفاتر المحاسبية الأخرى.

- ✓ **التحقق من وجود الحق** : ويتم ذلك عن طريق مراسلة المدينين للحصول على أدلة إثبات خارجية بخصوص حسابات المدينين وذلك بطلب مصادقات من طرف المدينين على صحة أرصدة حساباتهم في دفاتر المؤسسة؛
- ✓ **التحقق من إمكانية تحصيل الحقوق** : يتم ذلك من خلال اطلاع المراجع على جدول الحقوق التي لم تستحق بعد، والحقوق التي استحقت ولم تسدد بعد، بالإضافة إلى الإطلاع على مخصص الديون المشكوك فيها؛

✓ الجرد المادي لأوراق القبض والتحقق من التسجيل السليم لأوراق القبض.

2.2. إجراءات التحقق من الخصوم: ويمكن توضيح ذلك من خلال التطرق إلى ما يلي:

✓ إجراءات التحقق من الالتزامات " طويلة الأجل وقصيرة الأجل"؛

✓ إجراءات التحقق من حقوق أصحاب المشروع.

1.2.2. إجراءات التحقق من الالتزامات:

✓ **إجراءات التحقق من الالتزامات قصيرة الأجل**: تتمثل في التحقق مما يلي:

أ. **التحقق من أرصدة الموردين**: وذلك عن طريق طلب محافظ الحسابات من المؤسسة كشف تفصيلي بأرصدة الموردين ومقارنة أرصدة الموردين في الكشف مع أرصدة حسابات الموردين في ميزان المراجعة ، ودفتر الأستاذ ، وعلى محافظ الحسابات ملاحظة تاريخ نشوء الدين، والإشارة إلى الديون التي مر عليها وقت طويل ولم تسدد ، بالإضافة إلى ذلك على محافظ الحسابات القيام بإرسال مصادقات للموردين للتأكد من صحة أرصدة حساباتهم المسجلة في دفاتر المؤسسة.

ب. **التحقق من أوراق الدفع**: يتحقق محافظ الحسابات من أوراق الدفع عليه الحصول على كشف تحليلي بأوراق الدفع يتضمن أرصدة أول المدة ، الأوراق الجديدة ، الأوراق المسددة آخر المدة ، حيث يقوم المحافظ الحسابات بمقارنة أرصدة آخر المدة بما هو مسجل في ميزانية مراجعة السنة الماضية ومقارنة أوراق الدفع الجديدة مع يومية أوراق الدفع ، ومطابقة الأوراق المسددة مع دفتر المدفوعات النقدية بالإضافة إلى الإطلاع على صور أوراق الدفع الموجودة في المؤسسة والحصول على مصادقات من صاحبي الأوراق ، وفي حالة وجود أوراق دفع ملغاة على محافظ الحسابات أن يطلع على هذه الورقة ويتأكد من إلغائها عن طريق ختمها.

ت. **التأكد من أرصدة السحب على المكشوف**: قام محافظ الحسابات بالتأكد من حسابات البنك الدائنة، وتم التحقق من هذه الأرصدة عن طريق قيام محافظ الحسابات بفحص مذكرة تسوية حساب البنك ، وتجميع الشيكات المحررة والتي لم تقدم للبنك، والشيكات المرسلة للبنك من أجل التحصيل ولم تحصل بعد كما يطلب محافظ الحسابات من البنك شهادة برصيد الحساب في نهاية السنة المالية ، وعلى محافظ الحسابات أن يتحقق من عدم وجود حسابات بنك دائنة غير مفصح عنها.

ث. **التحقق من المصروفات المستحقة**: " أجور، إيجار، فوائد، ضرائب....الخ"، يتم التحقق من المصروفات عن طريق حصول محافظ الحسابات على كشف تحليلي بجميع المصروفات المستحقة ، ويتم فحصه عن طريق مقارنة أرصدة أول الفترة مع أرصدة آخر الفترة للسنة السابقة ، للتحقق من المدفوعات بالرجوع إلى دفتر المدفوعات النقدية ،

والتحقق من صحة أرصدة آخر المدة كما هي واردة في الميزانية ، والتأكد من عدم وجود أي مستحقات غير مثبتة في نهاية السنة المالية.

ج. إجراءات التحقق من الالتزامات طويلة الأجل: يتم ذلك عن طريق ما يلي:

- ✓ **التحقق من السندات:** فيما يخص السندات التي تصدرها المؤسسة على محافظ الحسابات التحقق من صحة الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن إصدار السندات ، كما يتعين على محافظ الحسابات أن يتحقق من كفاية بيانات شهادات السندات المتمثلة، اسم الشركة المصدرة للسندات ونوعها وعنوانها وقيمة رأسمالها ، ورقم القيد في السجل التجاري ، وأيضا مجموع قيمة السندات المصدرة والقيمة الاسمية للسند ورقم تسلسله وسعر الفائدة والمواعيد المحددة لأدائها، ومواعيد وشروط استهلاك السندات واسم مالكها.

كما يقوم المراجع من التحقق من سلامة المعالجة المحاسبية للسندات الملغاة وأن عملية إلغاء السندات قد انعكست على الدفاتر بصورة صحيحة.

- ✓ **التحقق من القروض طويلة الأجل:** للتحقق من عنصر القروض طويلة الأجل على محافظ الحسابات أن يتحصل من المؤسسة على كشف تفصيلي بالقروض طويلة الأجل ومطابقة مجموع هذا الكشف مع حسابات القروض بدفتر الأستاذ، والاطلاع على عقد القرض ومطابقة الشروط الواردة مع المعلومات المدرجة بالكشف ، كما يترتب على محافظ الحسابات إرسال مصادقات للجهات المانحة للقرض ومراجعة القروض المسددة خلال السنة ، والفوائد المتعلقة بهذه القروض خلال الفترة.

بالإضافة إلى ذلك يتعين على محافظ الحسابات الإطلاع على قرار مجلس الإدارة بخصوص الموافقة على عقد القرض والتحقق من عدم وجود قروض طويلة الأجل غير مسجلة بالدفاتر.

2.2.2. إجراءات التحقق من الخصوم الداخلية(حقوق أصحاب المشروع): للتحقق من الخصوم الداخلية على محافظ الحسابات إتباع الإجراءات التالية:

- ✓ **التحقق من رأس المال:** للتحقق من رأس مال الشركة على محافظ الحسابات مطابقة رأس المال المدرج في القوائم المالية بما هو وارد في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ، وفي حالة زيادة رأس المال يتحقق محافظ الحسابات من عملية الزيادة والطريقة التي تمت بها وذلك بالرجوع إلى عقد الشركة المعدل ، بالإضافة إلى ذلك التحقق من استفاء سجل ملكية الأسهم المملوكة لهم وقيمها الاسمية ومطابقة هذا الكشف مع البيانات المدونة بسجل ملكية الأسهم كما يقوم محافظ الحسابات بالتحقق من صحة الإفصاح على بيانات رأس المال.

- ✓ **التحقق من الأرباح القابلة للتوزيع:** يتحقق محافظ الحسابات من الأرباح القابلة للتوزيع عن طريق التحقق من سلامة الإجراءات التي اتخذتها الشركة بشأن هذه الأرباح من خلال الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين.
- ✓ **التحقق من الاحتياطات:** على محافظ الحسابات عند دراسة الاحتياطات أن يتحقق من أن الاحتياطي القانوني كحد أدنى يمثل النسبة المنصوص عليها في القانون وهي 5% من صافي الأرباح ، وذلك بالرجوع إلى قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين ، كما يتعين على محافظ الحسابات التحقق من سلامة الإفصاح عن الاحتياطات بالميزانية، وأن يتم الإفصاح عن هذه الاحتياطات بصورة تفصيلية لكل نوع منها.

3. إجراءات التحقق من المصروفات والإيرادات

يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1.3. إجراءات التحقق من الإيرادات: للتحقق من الإيرادات يقوم المراجع بالإجراءات التالية:

- ✓ التأكد من التسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بالمبيعات وذلك عن طريق فحص عينة من العمليات مستنديا وحسابيا من أول قيد لها في اليومية ورحيلها وصولا للرصيد كذلك فحص الترقيم التسلسلي لإيصالات البيع؛
- ✓ التأكد من أن جميع الإيرادات التي سجلت قد حققت فعلا حيث أن الكثير من المؤسسات تقوم بتسجيل إيرادات غير موجودة فعلا من أجل إظهار نتائج أعمالهم ومركزها المالي يشكل أحسن كأن تقوم المؤسسة باستلام دفعات على الحساب من بعض عملائها على أن تقوم المؤسسة بإمدادهم بالسلع في فترات مستقبلية وتدرج إيرادات المبيعات ضمن مبيعات السنة الحالية ، ولذلك يجب على المراجع التحقق من سياسة المؤسسة بخصوص نقطة تحقيق الإيراد.

2.3. إجراءات التحقق من المصروفات: يتعين على محافظ الحسابات إتباع الإجراءات التالية من أجل التحقق من المصروفات:

- ✓ التحقق من صحة تسجيل المصروفات بالدفاتر وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أ. على محافظ الحسابات مراجعة المستندات والحسابات لعينة من المصروفات ومتابعة تسجيلها في اليومية وصحة ترحيلها وترصيدها في الحسابات الخاصة بها؛

ب. التأكد من صحة القيود الحسابية المتعلقة بالخصم على المبيعات وذلك بمراجعة مدفوعات العملاء؛

- ✓ التحقق من تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات؛
- ✓ التحقق من أن هناك سياسة واضحة وثابتة للتفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط العادي.

خلاصة الفصل

حولنا من خلال الفصل الإجابة عن الإشكالية الدراسة المتمثلة إلى أي مدى يمكن أن يساهم محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، من أجل ضمان الأداء المحاسبي الفعال للمؤسسة الاقتصادية حيث تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى تقارير وقوائم المالية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي، حيث توصلت دراستنا إلى أن محافظ الحسابات له الدور الفعال في الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، من خلال المصادقة على صحة هذه الحسابات وإبداء رأيه الفني والمحايد في تقريره النهائي.

إلا أن محافظ الحسابات هذه المؤسسة يؤكد على ضرورة حرص مسؤولي المؤسسة بإعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية والنظام المحاسبي المالي لأن القوائم المالية التي تمت مراجعتها تشهد على بعض النقائص في تسوية العمليات المحاسبية والمالية ومختلف السجلات المحاسبية والقانونية.

الـخاتمــة

إن لمحافظ الحسابات أهمية بالغة في توفير وتعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية والقوائم المالية، وذالك من خلال الإدلاء بحكم انتظام وصدق وصحة الحسابات السنوية، وإعطاء الصورة الوفية للحالة المالية للمؤسسة.

وهو ما دفع بالمشرع الجزائري إلى تفويض وتعيين محافظ حسابات كممثل قانوني وفني ومحاسبي مستقل على المؤسسات للعمل على إثبات شرعية وصدق وصحة حسابات وفق معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر، وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا حول دور محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وجعلها أكثر مصداقية والذي حاولنا فيه الإجابة على إشكالية الدراسة والتي كانت "إلى أي مدى يمكن أن يساهم محافظ الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة".

وعليه فقد خلصت دراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج وتوصيات و كذا الاقتراحات التي تبدو ضرورية.

نتائج اختبار الفرضيات :انطلاقا من الجانب النظري و الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى ما يلي:

1. الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه " **تلزم القوانين والتشريعات الجزائرية محافظ الحسابات بالمصادقة على صحة وشرعية القوائم والتقارير المالية**" ، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول، وذلك من خلال دراستنا للنصوص التشريعية والقانونية ومن هذه التشريعات قانون 91-08 و قانون 10-01، وفي هاذين القانونين التشريعات والقوانين المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات، كما أن هذا الأخير يتمتع بالاستقلالية والنزاهة أ ثناء أداء عمله فأغلبية المستجوبين يقرون على أن محافظ الحسابات لا يستجيب لضغوط الممارسة عليه من طرف إدارة المؤسسة ويقرون على عدم وجود مصالح مادية مع المؤسسات التي يتم مراجعتها وهذا باعتبارهما عملين ضروريين لتأكيد الاستقلال والحياد.

2. الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه " **يتمثل الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بتوصيل المعلومات المالية لجميع فئات المستخدمين بكل وضوح ومصداقية لاتخاذ قرارات رشيدة** "، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول، وذلك من خلال التوصل على الدور المهم والفعال لمحافظ الحسابات في تأكيد صحة وشرعية التقارير المالية لتوصيل المعلومات لجميع الفئات المستخدمة بكل مصداقية وسهولة ووضوح، لطمأنة المالكين والمساهمين على جميع ممتلكاتهم وأموالهم.

3. الفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه " **لمحافظ الحسابات دور فعال في دعم وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وجودتها** "، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول، وذلك من خلال

التوصل إلى أهمية وفعالية محافظ الحسابات في تحقيق ملائمة وموثوقية، وإمكانية الإعتماد والقابلية للمقارنة للمعلومات المالية، وتحسين درجة ومستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية.

4. الفرضية الرابعة: والتي تنص على أنه " **يساهم محافظ الحسابات في مؤسسة *EDIMMA* في تعزيز الإفصاح والشفافية وإضفاء المصداقية والشرعية للتقارير المالية** "، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني، وذلك من خلال دراسة واقع المؤسسة وهيكلها التنظيمي، وعرض قوائمها وتقاريرها المالية، والإفصاح عن جميع معلوماتها المالية وجميع بنود عناصر الأصول والخصوم، وبنود عناصر الإيرادات والنفقات، وتقييم مستوى ودرجة إفصاحها وتحليل دور تقرير محافظ الحسابات في تحقيق جودة التقارير المالية ، وتحسين درجة ومستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية.

النتائج: من خلال دراستنا لجوانب الموضوع النظرية والتطبيقية استنتجنا ما يلي:

1. يبرز دور محافظ الحسابات في توضيح استخدام الآليات الأساسية لإعطاء الضمان لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية؛

2. يعتبر استقلال محافظ الحسابات بمثابة العمود الفقري للمراجعة القانونية، باعتباره أهم العوامل المساعدة للوصول إلى رأي فني محايد حول مصداقية القوائم والتقارير المالية، وبينت الدراسة أن هنالك عوامل تهدد هذا الاستقلال منها التعين والعزل ، تحديد الأتعاب ، و تقديم الخدمات الاستشارية؛

3. يمتلك محافظو الحسابات في الجزائر المؤهل و التخصص العلمي المطلوب إضافة إلى خبرة مهنية التي تمكنهم من إبداء رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية ؛

4. يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذالك من خلال طرق وأساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من ش أنه أن يثبت وجود وملكية الأصل،كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا ،وهذا ما يزيد من درجة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وفي العناصر المكونة للقوائم المالية؛

5. ترتكز أهمية الإفصاح والشفافية على اكتشاف المح افظ الحسابات للأخطاء والمخالفات والانحرافات الموجودة بالقوائم المالية لإبلا غ ويجب أن يفصح عنها بكل إفصاح وشفافية في تقريره مقدم للمؤسسة؛

6. يتوقف نجاح محافظ الحسابات في منهج عمله على إتباعه لمعايير المراجعة المتعارف عليها، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به محافظ الحسابات في تنفيذ عملية المراجعة، و تقليلا لتفاوت بين أعضاء المهنة؛

7. إن محافظ الحسابات يقدم مجموعة من الأطراف جملة من الخدمات، لكن مجمل الأعوان الاقتصادية قد تنتظر خدمات أخرى من محافظي الحسابات وبالتالي تظهر هذه الإشكالية على مستوى الممارسة المهنية لمحافظي الحسابات ، والمتمثلة في الفرق بين ما تقدمه المراجعة من خدمات وما ينتظره منها مجمل المستفيدين من خدماتها، وهذا ما يتطلب التقليص من هذه الفجوة عن طريق إطار نظري متين، يحدد ويضبط جميع أعمال المراجعة ومجالها وأهدافها.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة نقدم مجموعة من التوصيات التي نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من محافظ الحسابات، مستخدمو المعلومة المحاسبية، المنظمات المهنية، وهذا كله يصب في الهدف النهائي وهو الحصول على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية و يمكن إيجازها في العناصر التالية كما يلي:

1. نقتر ح ضرورة تدعيم استقلال محافظي الحسابات لتعزيز الثقة والمصداقية في القوائم المالية المراجعة ،وذالك من قبل المنظمات المهنية والهيئات المشرفة على المراجعة من خلال:

- ✓ التحديد الواضح لدور الذي تقوم به المنظمات المهنية في تدعيم استقلال محافظي الحسابات؛
- ✓ وضع الإجراءات اللازمة بهدف تفادي تأثير أداء خدمات غير المراجعة على استقلال محافظي الحسابات.

2. على المنظمات المهنية متابعة تطوير أداء محافظي الحسابات والممارسين للمهنة واطلاعهم على كل جديد بخصوص مهنة المراجعة، وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية وبالمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية؛

3. ضرورة التزام محافظي الحسابات بالسعي المستمر والدائم نحو تطوير أدائهم من خلال المشاركة في المحاضرات ، ورشات العمل ،الندوات العلمية المتخصصة، والمشاركة في الدورات التدريبية، والتي تواكب كل ما هو جديد وأن تأخذ الجمعيات والمؤسسات المهنية دورها المناسب في ذلك؛

4. نقترح تشكيل لجان مهمتهم فحص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وتقارير محافظي الحسابات، بغية التأكد من التزام محافظي الحسابات بالمعايير المهنية والقواعد المعمول بها التي تطبق في مراجعة القوائم المالية؛

آفاق الدراسة: من خلال دراستنا للموضوع واجهتنا العديد من الإشكاليات التي قد تكون محل دراسات قادمة، وسنورد بعض المواضيع كما يلي:

1. دراسة مدى فعالية لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي؛

2. اختبار العلاقة بين أتعاب خدمات غير المراجعة واستقلال المراجع الخارجي، للوصول لتحديد ما إذا كان التقديم المشترك للخدمات يضر باستقلال المراجع، وبالتالي اتخاذ قرار بواحد من الآتي : إما السماح بالتقديم المشترك للخدمات أو منعه أو وضع قيود عليه؛

3. دراسة مقارنة لممارسة التدقيق الخارجي في الجزائر مع الممارسة وفق المعايير الدولية للتدقيق الخارجي؛

4. انعكاس انتهاج الجزائر لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية على تحقيق مسعاها نحو الانفتاح الاقتصادي.

وفي النهاية نقول بأن ميدان المراجعة الخارجية – خاصة المراجعة القانونية في الجزائر – عميقة و متسعة فكل ما تم ذكره في البحث مساهمة متواضعة يجب إكماله بإضافات في جوانب معينة وخاصة يجب إحداثه و تجديده حسب التنظيمات و التشريعات القانونية التي تظهر.

الـمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب:**

1. أبو زيد محمد المبروك ، **المحاسبة الدولية وانعكاساها على الدول العربية** ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.

2. أبو المكارم وصفي عبد الفتاح ، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

3. الجعارات خالد جمال ، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر، الأردن، 2008 .

4. أحمد لطفي أمين السيد ، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2007 .

5. أحمد لطفي أمين السيد ، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة** ، الدار الجامعية، مصر، 2007.

6. الدهراوي كمال الدين مصطفى ، السيد سرايا محمد ، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006 .

7. الدهراوي كمال الدين ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2004 .

8. السيد الناغي محمود ، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، المكتبة العصرية، مصر، 2002.

9. عوض الله عبد المنعم ، وآخرون، **تحليل ونقد القوائم المالية** ، دار الكتب المصرية، مصر، 1993.

10. مطر محمد ، السيوطي موسي ، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح** ، دار وائل للنشر، الأردن، ط 02، 2008.

11. خنفر مؤيد راضي ، فلاح المطارنة غسان ، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، الأردن، ط02، 2009.

✓ **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

12. بن يخلف أمال، **المراجعة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2010.

13. بالعيد محمد كامل،**دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**،مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012.

14. دحموش فايزة، **النظام القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر،2000.

15. ضيف الله محمد الهادي ، **دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مذكرة ماجستير، جامعة لبليدة،2009.

✓ **الدوريات والمجلات :**

16. العربي جمعية للمحاسبين القانونيين، **استخدام البيانات المالية**، مجلة المحاسب القانوني العربي عمان العدد 74، سبتمبر/ أكتوبر 1996.

17. بن فرج زوينة ، **الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية** ، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر01، العدد03، 22-21 نوفمبر2007.

18. عبد العال حماد طارق ، **نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية فى ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية** ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006.

19. زيود لطيف ، وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلة 29، العدد 01، 2007.

20. خشارمة حسين، **مستوي الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم ثلاثون(30) دراسة ميدانية** ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد17، 2003.

21. زغدار أحمد ، سفير محمد ، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية(*IAS/IFRS*)** ، مجلة الباحث، العدد 07، 2009.

✓ **التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:**

22. قانون 91-08، المتضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، المؤرخة في 1991/01/01.

23. قانون 10-01، المضمن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخة في 2010/01/11.

24. حميدات جمعة ، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) IFRS8، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2009.

25. مأمون حمدان ، المعيار المحاسبي الدولي 34، **التقارير المالية المرحلية** ، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا، 2008.

✓ **المؤتمرات والملتقيات والندوات :**

26. بوعيشة مبارك، بوشوشة هبة ، **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الآفاق**، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 3-5 نوفمبر 2009.

27. مصطفي حسن بسيوني السعدني، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات** ، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007.

✓ **المواقع الالكترونية :**

28. منتدى العلوم الاقتصادية، متاح على الموقع التالي: ***www.ouarsenis.com***

29. المؤقت فاطمة ، **الإطار القانوني لتنظيم عمل الهيئات الأصلية الفلسطينية ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة فيها** ، متاح على الموقع التالي: ***www.aman-palestine.org***.

30. معيار المحاسبة الدولي رقم 34، **التقارير المالية المرحلية**، متاح على ***www.sefarra.com***.

31. مدونة القرا صالح ، المعيار المحاسبي الدولي 34، متاح على ***www.sqarra.com*** .

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية

32. *Jean-François des Robert, François Méchain, et al. , **normes IFRS et PME**, Dunod, paris, 2004.*

الملاحق